

# (إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ

د. نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار

كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى  
مكة المكرمة - السعودية

تاريخ القبول 2012-05-17

تاريخ الاستلام 2012-01-23

## ملخص البحث

عالم الأدوات النحوية عالمٌ يموجُ بأنواع من الأدوات النحوية المختلفة معني، المتباينة عملاً واستعمالاً. ولا تكاد جملة في العربية تخلو من أدوات تطل هنا أو هناك يستغيث بها السياق لأداء معنى يعوزه، أو تأكيده، أو تزيين لفظه.

ومن هذه الأدوات: (إذا) الفجائية، وهي موضوع بحثنا الذي عُني بدرس دلالتها، ونوعها، وموضعها، وسائر ما تعلق بها من أحكام في العربية من خلال النظر في كتب النحو، واستقراء الشواهد في القرآن الكريم وكلام العرب.

وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث سبقها تمهيد، ولحقت بها خاتمة، تضمنت بعض النتائج والمباحث هي:

المبحث الأول: دلالتها.

والمبحث الثاني: نوعها.

والمبحث الثالث: موضعها.

ومما خلص له البحث من نتائج:

- 1- اختلاف آراء النحاة في نوع (إذا) الفجائية، والأقرب أنها حرف لا ظرف.
- 2- لزوم الفاء (إذا) الفجائية في غير الجواب، ويقل حلول الواو أو (ثم) محلها.
- 3- تقع (إذا) الفجائية في العربية جواباً وغير جواب، ومن مواضع الأول: وقوعها في جواب الشرط، وجواباً لـ (لَمَّا)، ومن مواضع الثاني: وقوعها قبل (إِنَّ) الناسخة بكسر الهمزة وفتحها، ووقوعها متلوة بـ (مَنْ) أو (ما) أو (أَي).
- 4- وقوف الحق في صف سببويه - رحمه الله - في قوله بوجوب رفع الاسم المعرفة بعد المبتدأ التالي (إذا) ومنعه النصب، وضعف رأي الكسائي - رحمه الله - القائل بصحة النصب؛ لافتقاره إلى سماع يقويه؛ إذ لا يكفي شاهد المسألة الزنبورية الوحيد لإثبات قاعدة، ولا شهادة من لا يوثق به.

## المقدمة

أول دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلواتُ الله وسلامه على خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

ف (إِذَا) الفجائية كاسمها في كتب النحو، تباغتنا رافعةً على استحياء رأسها تارة في موضع هنا، وتارة في موضع أو مثال هناك، فالحديث عنها جاء في كثير من كتب النحو مفرق الأنحاء في الأبواب، مختصراً مرَّ عليه مرور الكرام في بعضها، ونال حظاً من التفصيل في بعضها الآخر، وذلك نشهده في الكتب المتأخرة ولا سيما شروح التسهيل وما جرى مجراها ك (الارتشاف) و (الهمع)، وكتب الأدوات ك (مغني اللبيب) و (الجنى الداني).

وقد كان هذا أحد دواعي التفكير في درس (إِذَا) الفجائية، أضف إلى ذلك تلك المناظرة الشهيرة بين إمامي مدرسة البصرة والكوفة في شاهد انتصبت في واسطة عقده (إِذَا) الفجائية مثيرةً للجدل فيها وفي مدخلها، ذلك الشاهد هو قول العرب: "قد كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها"<sup>(1)</sup>.

شاهد لا يجاوز السطر اختصم فيه سيبويه والكسائي - رحمهما الله -، فانتصر الكسائي، وهُزِم سيبويه - كما ذكرت بعض المصادر - هزيمة أودت به إلى حنقه بعد حين كمدًا وهماً.

مات سيبويه - رحمه الله - وفي نفسه شيء من (إِذَا) الفجائية التي لم تحظ بمساحةٍ واسعة في كتابه، ولكنها حظيت بشهرةٍ واسعةٍ بسبب مناظرته.

مات سيبويه، وحرِّي بنا اليوم أن نميط اللثام عن هذه الأداة خاصةً وأنها لم يلتفت إليها - حسب علمي - باحثٌ يفرد بها ببحثٍ مستقل، يجمعُ متفرق أحكامها في الأبواب، ومُتتأثر مواضعها وشواهداها، ويلمُّ وجهات نظر النحاة في كل ما يتعلق بها، ويعرضها على مائدة البحث، مناقشاً الآراء، مُرجحاً بينها ومقوِّماً، ومُجتهداً بالرأي فيما سكت عنه، مُستهدياً في ذلك بما في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب نثره وشعره. وذلك ما سأفعل - بإذن الله - مستعينة بالمولى سبحانه، متمنيةً توفيقه.

هذا وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد يتناول بعض أحكام (إِذَا) الفجائية، ومذيلةً بخاتمة تضمنت تلخيص البحث ونتائجه، أما المباحث فهي:

الأول: دلالتها.

والثاني: نوعها.

والثالث: مواضعها.

والله أسأل العون والتوفيق، "وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" (هود: 88)، وإياه أسأل العفو عن القلم زلاته، وعن الفكر هفواته، فما أنا إلا بشر يصيب ويخطئ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### التمهيد:

عالم الأدوات النحوية عالمٌ يموِّج بأنواع من الأدوات النحوية المختلفة معنى، المتباينة عملاً واستعمالاً، ولا تكاد جملة في العربية تخلو من أدوات تطل هنا أو هناك، يستغيث بها السياق لأداء معنى يعوزه، أو تأكيده أو تزيين لفظه.

ومن هذه الأدوات ما يأتي في مقدمة الجملة، ومنها ما يأتي في وسطها، ومنها ما يأتي في آخرها سادلاً ستارها.

و(إذا) الفجائية هي من النوع الثاني، فهي لا تأتي إلا في حشو كلام، ولا تأتي أوله ولا آخره<sup>(2)</sup>؛ "لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد من حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها"<sup>(3)</sup>.

ولا يليها عند الجمهور إلا الجملة الاسمية؛ تفريقاً بينها وبين (إذا) الشرطية<sup>(4)</sup>، تقولُ نظرتُ إلى السماء فإذا البدرُ مضيءٌ، خلافاً لبعضهم، فمنهم من أجاز وقوع الجملة الفعلية مقترنة بـ (قد) بعدها مستنداً في ذلك إلى حكاية الأخفش له عن العرب، نحو: خرجتُ فإذا قام زيدٌ<sup>(5)</sup>، ومنهم من أجاز ذلك بلا قيد، فيصحُّ على رأيهم أن تقول: خرجتُ فإذا قام زيدٌ<sup>(6)</sup> - بدون (قد) - ولم تثبت لنا الكتب حجَّتهم في ذلك.

وقد برَّر أبو حيان مذهب الفريق الأول في إجرائه الفعل المقرون بـ (قد) مجرى الجملة الاسمية؛ بمعاملة العرب له بمعاملة الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه فكما يقال: جاء زيدٌ وهو يضحك يقال: جاء زيدٌ وقد ضحك<sup>(7)</sup>، وزاد إلى ذلك ابن هشام علة أخرى وهي: التفریق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعل، فإذا اقترنت بـ (قد) - كما قال - حصل الفرق بذلك<sup>(8)</sup>.

ولا أستبعد حقيقة هذا المذهب؛ لأمرين: الأول: لسماعه وإن كان شاهداً واحداً حكاة الأخفش، والثاني؛ لانسحاق معنى المفاجأة مع الجملة الفعلية مقترنة بـ (قد)، بل وإضافة (قد) - فيما أرى - معنى زائداً، وهو التفاجؤ بتحقيق وقوع الحدث لا التفاجؤ فحسب بوقوعه. والله أعلم.

أما المذهب الثاني فيبيعه عندي: عدم السماع من جهة، وفساد المعنى على القول به من جهة أخرى. فلو قلت مثلاً: خرجتُ فإذا قام زيدٌ، فإن السامع للجملة من أول وهلة - في ظني - سيؤلي النظر شطرك ينتظر منك جواباً يُتم مضمونها، كقولك مثلاً: خرجتُ فإذا قام زيدٌ سلمتُ عليه؛ لأنها بصورتها تلك لا يتصور - فيما أرى - إلا شرطية (إذا) فيها.

وتلزم الفاء (إذا) الفجائية في غير جواب الشرط، وقد تحل محلها (ثم) أو (الواو)، وهو قليل فيما يبدو.

ويؤيد هذا استقرار الشواهد في القرآن الكريم، فالناظر في التنزيل يلحظ اطراد ملازمة الفاء (إذا) في غير الجواب، فلم تفارقها إلا في شاهدٍ واحدٍ وهو قوله تعالى: (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ) (النور: 48).

وقد جاءت (ثم) حالة محلها في شاهدٍ واحدٍ أيضاً قصدًا لمعنى التراخي كما نُقل عن الفراء<sup>(9)</sup> وهو في قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ) (الروم: 20) ولم يرد في القرآن شاهد لوقوع الواو موقعها، وإنما جاء ذلك في كلام العرب في قول الشاعر<sup>(10)</sup>:

بينما المرءُ في فنونِ الأمانِي وإِذَا رَائِدُ المَتونِ

مُؤافي

وفي مثال سيبويه في قوله: "فإن قلت: لقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع"<sup>(11)</sup>.  
ومن شواهد ملازمة الفاء لها في القرآن الكريم في غير الجواب - وعددها ست وعشرون آية -:  
(حَتَّى إِذَا فَرَّجُوا بِمَا أُوْتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَعَثَةٌ فَإِذَا هُمْ مُنْلَسُونَ) (الأنعام: 44)، وقوله سبحانه: (وَنَزَعَ يَدَهُ  
فَإِذَا هِيَ بِيْضَاءٌ لِلنَّاطِرِينَ) (الأعراف: 108)، وقوله: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ)  
(النحل: 4)، وقوله عز وجل: (بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ) (الأنبياء: 18)  
وقوله: (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ) (الشعراء: 32).

وقد تحير النحويون في نوع هذه الفاء، وكان لهم في ذلك ثلاثة آراء:

أولها: أنها عاطفة لجملة (إِذَا) ومدخولها على الجملة قبلها<sup>(12)</sup> وبه قال مبرمان<sup>(13)</sup>، ورده ابن جني بأن حكم المعطوف بالفاء أن يكون وفق المعطوف عليه، وما يلحظ في (إِذَا) اختلاف الجملة بعد الفاء عن الجملة قبلها في النوع. فلو نُظر مثلا إلى: خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب، فإنه يلحظ بأن الجملة الأولى قبل (إِذَا) قد جاءت فعلية مركبة من فعل وفاعل، في حين أن الجملة الثانية بعدها اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، فلا يصح العطف - هنا - كما أشار ابن جني؛ لأن ما يجوز من الاتساع مع الواو لقوتها وتصرفها لا يجوز مع الفاء<sup>(14)</sup>.

وإذا كان ابن جني قد رد رأي مبرمان فإن من النحاة من وافقه، ومنهم: الهروي<sup>(15)</sup>، والشنتمري<sup>(16)</sup>، وأبو حيان الذي أيده بوقوع (ثم) موقع الفاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ) (الروم: 20)<sup>(17)</sup>، وهو الرأي الأقرب للسداد عند ابن يعيش؛ لأن الحمل على المعنى كثير في كلامهم. يقول: "ذهب أبو بكر إلى أنها عاطفة كأنه حمل ذلك على المعنى؛ لأن المعنى: خرجتُ (فجائني)<sup>(19)</sup> زيدٌ، وأنت إذا قلت ذلك كانت الفاء عاطفة لا محالة كذلك ما كان في معناه"<sup>(20)</sup>.

وما ذهب إليه الرضي مُشابه لابن يعيش فقد عتب على مذهب مبرمان بأنه قريب<sup>(20)</sup>.  
وثانيها: أنها زائدة للتأكيد. وقال به المازني<sup>(21)</sup>، وتابعه ابن جني مرجحاً القول بزيادتها إلى الاستغناء بدلالة (إِذَا) على الإتياع - ويعني به تسبب ما بعدها عما قبلها - عن دلالة الفاء على ذلك. يقول ابن جني: مُثَنِيًا على مذهب المازني ومُعَلِّلا له: "وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان، وذلك أن (إِذَا) هذه التي للمفاجأة. للإتياع بدلالة قوله عز وجل: (وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا، وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ) (الروم: 36)... وإذا كانت (إِذَا) هذه التي للمفاجأة بما قدمناه للإتياع، فالفاء في قولنا: "خرجتُ فإذا زيدٌ" زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في (إِذَا) من معنى الإتياع عن الفاء التي تفيد معنى الإتياع، كما استغني عنها في قوله عز اسمه: (إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ)<sup>(22)</sup>.

ومع هذا الاعتراف الصريح من ابن جني بأنه أصح المذاهب في رأيه نجد المرادي وابن هشام ينسبان إليه اختياره المذهب الأول<sup>(23)</sup>، ونص ابن جني المتقدم يرد هذه النسبة.

والحق أن مذهب المازني هذا لم يسلم من النقد والاعتراض عليه بأن القول بزيادة الفاء يقتضي صحة طرحها من الكلام دون اختلال المعنى وهو ما لا يصح هنا<sup>(24)</sup>، وأجيب عنه بأن من الزائد ما لا يصح طرحه، ومن ذلك: الألف واللام في (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، و(ما) في قولهم: اعمل ذلك أثرًا ما، وردُّ بأن لزوم الزيادة خلاف الأصل فلا يُحمل عليه ما وجد عنه مندوحة<sup>(25)</sup>.

والرأي الثالث: أنها فاء الجزاء ودخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط، وعزي إلى الزيّادي والزجاج<sup>(26)</sup> ورُدّ بأمرين: الأول: "أن لا معنى للشرط والجزاء في الجملة قبل (إذا) وبعدها، ففي قولنا مثلاً: خرجتُ فإذا زيدٌ، إخبار عن حال ماضية منقضية، والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال. والثاني: أن الكلام لو كان فيه معنى شرط لاستغني بـ (إذا) عن الفاء كما أغنت في قوله تعالى: (إذا هُم يفتنون) (الروم: 36).

ولا يستبعد الرضي إرادة الزيّادي بقوله: إن الفاء للسببية - للزوم ما بعدها لما قبلها، فلو قلنا: خرجتُ فإذا السبع، فالمراد أن مفاجأة السبع لازمة للخروج<sup>(27)</sup>. وعلى هذا التفسير - إن صح - فلا اعتراض على الزيايدي بما تقدم.

وأحسن الأقوال عندي قول مبرمان، وإن قيل بمخالفته في الظاهر لما يقتضيه العطف من اتفاق الجمل المتعاطفة في النوع، وذلك لأمر ثلاثة: أحدها: إمكان التأويل له - كما قال بعض النحاة - بالحمل على المعنى، والثاني: تأييد أبي حيان له بوقوع (ثم) - ولا تكون إلا عاطفة - موقعها في قوله تعالى: (ثم إذا أنتم بشرٌ تنتشرون) (الروم: 25)، والثالث: دلالتها على معنى الترتيب والتعقيب والسببية، وثالثتها تدل عليها الفاء العاطفة.

## المبحث الأول

### دلالتها

تدل (إذا) الفجائية - كما يظهر من اسمها - على معنى المفاجأة أو الفجاءة، ولعل دوران هذه الكلمة على الألسنة كثيراً وظهور دلالتها قد كان وراء صمت بعض أصحاب المعاجم عن تفسير معناها، واكتفائهم بذكر أفعالها وضبط حركة عين ما كان ثلاثياً منها، ومن هؤلاء: الجوهري، وابن فارس، يقول الجوهري: "فاجأه الأمرُ مُفاجأةً وفجاءً، وكذلك فجئته الأمرُ وفجأه الأمرُ بالكسر والنصب - يعني بكسر العين وفتحها - فجاءةً بالمد والضم"<sup>(28)</sup>، ويقول ابن فارس في (مجمّل اللغة) وكذلك في (مقاييس اللغة): "وفجئني الأمرُ يفجوني"<sup>(29)</sup>. وممن عني بتفسير معناها: الخليل - رحمه الله - وابن دريد، وابن منظور. يقول الخليل في (العين): "فجأه [الأمرُ]<sup>(30)</sup> يفجؤه فجأةً.. وفجأه يفجئه مُفاجأةً.. وفجئته لغة، وكل ما همّ عليك من أمرٍ لم تحتسبه فقد فجأك"<sup>(31)</sup>. ويقول ابن دريد: "وفجأته فجأ وفجئته فجاءةً إذا لقيته وهو لا يشعر بك"<sup>(32)</sup>. وجمع ابن منظور وما ذكر الخليل وابن دريد وزاد عليه قائلاً: "فجئته الأمرُ وفجأه.. فجئنا وفجاءةً وفجأه يفجئه مُفاجأةً هجم عليه من غير أن يشعر به، وقيل: إذا جاء بغتة من غير تقدم سبب.. وكل ما هجم عليك من أمرٍ لم تحتسبه فقد فجأك"<sup>(33)</sup>.

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن معنى المفاجأة أو الفجاءة عند أهل اللغة لا يخرج عن وقوع الأمر بغتة دون أن يُشعر به، ومن غير تقدم سبب يشير إلى احتمال وقوعه. فلو قلنا مثلاً: خرجتُ فإذا المطرُ ينهمرُ، فمعناه: أن وقوع الحدث وهو (انهماز المطر) قد كان بغتة بلا مقدماتٍ مهّدت لحدوثه من رعدٍ وبرقٍ أو زجرجة ريحٍ أو تلبُّدٍ غيمٍ.

هذا عن الدلالة اللغوية لفظ المفاجأة أو الفجاءة الدالة عليه (إذا) الفجائية، فإذا نظرنا إلى دلالتها الاصطلاحية فإننا سنجد أنها لا تخلو من الدلالة اللغوية المتقدمة إلى جانب دلالاتٍ أخرى.

يقول سيبويه - رحمه الله - متحدّثاً عن أنواع (إذا) في العربية ومنها (إذا) التي تعيننا: "وتكون -

## (إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ (207-244)

يعني الفجائية – للشئء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ<sup>(34)</sup>. مما يلحظ من نص سيبويه المتقدم إشارته إلى دلالة (إذا) الفجائية دون أن يُذكر اسمها، وذلك في عبارة تتعدد احتمالات تفسيرها. فهي محتملة ثلاثة تفاسير<sup>(35)</sup>:

أولها: دلالتها على مصادفة المتكلم في وقت وقوع الفعل منه لشئء أو لشخص.  
ثانيها: دلالتها على مصادفة المتكلم في مكان وقوع الفعل منه لشئء أو شخص.  
وثالثها: دلالتها على مصادفة المتكلم في حالة وقوع الفعل منه لشئء أو شخص.  
ومعنى مثال سيبويه – والله أعلم – على الأول: مررتُ فصادفتُ في وقت المرور قيام زيد، وهذا التفسير يتفق مع قول القائلين بأنها ظرف زمانٍ عنده.  
ومعنى مثاله على التفسير الثاني: مررتُ فصادفتُ في مكان المرور قيام زيد، وهذا المعنى يتفق مع مقال من نُسب إليه بأنها ظرف مكانٍ عنده.  
ومعنى مثاله على التفسير الثالث فهو: مررتُ فصادفتُ في حال المرور قيام زيد، وهذا المعنى ينسجم مع قول من عُزِّي إليه بأنها حرفٍ عنده.

وهو التفسير الأقرب عندي الذي يسنده إشارة سيبويه في موضع آخر من كتابه إلى حرفية (إذا) لا ظرفيتها كما فهم بعض النحاة. وسيأتي بيان ذلك في موضع آخر من البحث<sup>(36)</sup>.  
هذا وإن انتقلنا إلى ابن جني فسجدته ينبه إلى دلالة أخرى لـ (إذا) الفجائية وهي السببية، فما بعدها من مفاجأة يحدث – فيما يبدو من كلامه – متسبباً عما قبلها، ولأجل هذا صحَّ عنده وقوعها في جواب الشرط. يقول: ”وإنما جاز لـ (إذا) هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة، ولا بد هناك من عمليْن، كما لا بد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ورافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما“<sup>(37)</sup>. ولخص ابن جني هذا المعنى في آخر كلامه فقال: ”معناها: المفاجأة والموافقة ووقوع الأمر مسبباً عن غيره“<sup>(38)</sup>. ونضيف على قوله: ”المفاجأة والموافقة“ عبارة: ”في نفس المكان“؛ لتقديره (إذا) هذه ظرف مكان، إذ قلت: خرجتُ فإذا زيدٌ، فمعناه عنده: فبالحضره زيدٌ.

هذا عن المتقدمين من النحاة أما المتأخرون فممن عُني منهم ببيان دلالتها: ابن الحاجب والشيخ خالد الأزهرى. فأما ابن الحاجب فقد نقل عنه ذلك السيوطي، ولم أجد في (الكافية) ولا في شرحه للإيضاح يقول: ”ومعنى المفاجأة: حضور الشئء معك في وصف من أوصافك الفعلية، تقول: خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب، فمعناه حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج، أو مكان خروجك“<sup>(39)</sup>. ما يلحظ من تعريف ابن الحاجب للمفاجأة أمران: أولهما: خلوها من معنى المفاجأة، أعني من معنى المباغثة أو المصادفة المقترضية حدوث ما بعد (إذا) من دون تقدم سبب يُشعر باحتمال وقوعه. والثاني: إلماحه من خلال تفسيره للمعنى إلى نوع (إذا) فهي محتملة على تفسيره أن تكون ظرف زمانٍ أو مكانٍ.  
أما الشيخ خالد الأزهرى فقد صرَّح بمعنى (إذا) في حديثه، عن (مواضع جواز كسر همزة (إن) وفتحها، فذكر المعنى اللغوي، ثم عرَّج إلى ذكر الغرض منها ولم يذكر معناها الاصطلاحي. يقول: ”الموضع الثاني: أن تقع بعد (إذا) الفجائية نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبعثة. تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغته، والغرض من الإتيان بها، الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة“<sup>(40)</sup>.

وما الغرض منها – كما ترى – إلا دلالتها الاصطلاحية – فيما يظهر – عنده. وهي الأقرب عندي،

ومن خلالها يمكن أن نخلص إلى تعريف (إذا) الفجائية اصطلاحاً، فنقول: هي الأداة الدالة على حصول ما بعدها بعد وجود ما قبلها مباشرة على سبيل المفاجأة. فلو قلنا مثلاً: خرجتُ فإذا المطرُ منهمرٌ، ونظرتُ إلى هندٍ فإذا دمعة في عينيها، فإننا نلاحظ بأن (إذا) قد دلت في المثال الأول على حصول المفاجأة بانهمار المطر بعد الخروج مباشرة. وفي المثال الثاني: على حصول المفاجأة بالتماع الدمعة في عيني هندٍ بعد النظر إليها مباشرة.

## المبحث الثاني نوعها

إذا تأملنا كلام النحاة في نوع (إذا) الفجائية، فإننا نجد الخلاف بينهم في ذلك واضحاً، فلا اتفاق على رأي فيها، فذهب بعضهم إلى أنها حرف، وآخرون إلى أنها ظرف، وتحوّرت الأبواب هؤلاء وتفرّق جمعهم في نوعه، ففريق ذهب إلى أنها ظرف زمان، والآخر إلى أنها ظرف مكان. وممن نسب إليه القول بأنها حرف جمهور الكوفيين<sup>(41)</sup>، والأخفش<sup>(42)</sup>، وابن بري<sup>(43)</sup> والشلوبين<sup>(44)</sup> في أحد قوليه. ولم أقف على مذهب الكوفة في (معاني القرآن) للفراء، ولا في (مجالس ثعلب)، كما لم أعر على مذهب الأخفش في معانيه، وكذا الشلوبين فلم أجد المنسوب إليه في كتابه (التوطئة) ولا (شرح المقدمة الجزولية)، ولعله في كتاب آخر له.

وممن صرّح بحرفيتها: الشنتمري<sup>(45)</sup> وابن مالك<sup>(46)</sup> والمالقي<sup>(47)</sup>، والظاهر أنه اختيار ابن هشام أيضاً فيما يبدو من ترجيحه له حيث قال: ”ويرجحه قولهم: خرجتُ فإذا إنَّ زيّداً بالباب بكسر (إن)؛ لأن (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها“<sup>(48)</sup> ويعني بذلك اقتضاء القول بالرأي الآخر وهو أنها ظرف – إعمال خير (إنَّ) في (إذا)، وهو يمتنع للعلة التي ذكر، ومقتضى ذلك المنع امتناع القول بظرفيتها. ورُدت مقالة ابن هشام هذه بإمكان تقدير العامل في (إذا) من مادة المفاجأة محذوفاً<sup>(49)</sup>، ورُدَّ أيضاً لما فيه من تكلف تأويل بلا داع<sup>(50)</sup>.

أما ابن مالك فقد أيد القول بحرفيتها بثمانية أدلة هي:

أولها: أنها كلمة تدل على معنى في غيرها، ولا تقبل شيئاً من علامات الأسماء أو الأفعال، والثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، والثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا في الحروف، والرابع: أنها لو كانت ظرفاً لم يُختلف في نوعها، والخامس: أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء، والسادس: أنها لو كانت ظرفاً لوجب اقترانها بالفاء عند وقوعها في جواب الشرط، كما هو الحال في نحو قولنا: إنَّ تَقَمَّ فحينئذٍ أقوم، والسابع: أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعدها على الحال، والثامن: أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها (إنَّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء<sup>(51)</sup>.

وهذه الأدلة الثمانية مع تصريح المرادي في كتابه (الجنى الداني)<sup>(52)</sup>، باعتراضه على بعضها لكنه لم يذكرها فيه، كما أنه لم يُعَنَّ بإحالتنا إلى كتابه المتضمن اعتراضاته تلك، ولم أجد في كتابه (توضيح المقاصد).

وإن كان مسعاي قد باء بالفشل في الاهتداء إلى اعتراضات المرادي في كتابيه، فإن الحال لم يكن كذلك مع أبي حيان فقد ظفرت – بفضل من الله – باعترضاته في كتابه (التذليل والتكميل) والملاحظ

## (إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ (207-244)

أنه لم يدع دليلاً من الأدلة الثمانية إلا وسدّد إليه سهماً من جرابه.  
فأما الدليل الأول فقد ردّه بأن (إذا) على تقديرها ظرفاً فإنها تدل على معنى في نفسها سواء قُدرت ظرف زمان أو مكان فالتقدير على الأول في قولنا: (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمًا): ففي الزمان الذي خَرَجْتُ، وعلى الثاني: فيحضر زيدٌ قائمٌ<sup>(53)</sup>. وغلطه في قوله بعدم صلاحيتها لعلامات الاسم والفعل؛ لأنه ينعقد منها مع الاسم المرفوع كلامٌ هي خبرٌ عنه<sup>(54)</sup>. وقوله الأخير هذا مردود عندي بقول ابن مالك في (الألفية) في ذكره علامة الاسم الأخيرة "ومسند للاسم تمييز حصل"<sup>(55)</sup> إذ يعني بذلك أن من علامات الاسم: أن يكون له مسند، أي محكومٌ به، بعبارة أخرى أن يكون الاسم مسنداً إليه، وهذا لا يتأتى - كما ترى - في (إذا) على تقديرها ظرف فهي تكون حينئذٍ مسنداً لأنها خبر وليس مسنداً إليه. والله أعلم.

أما الدليل الثاني فردّه: بأن من الأسماء ما وجد بين جملتين ومنها (منذ)، نحو قولنا: ما رأيته منذ خَلَقَ اللهُ كذا<sup>(56)</sup>.

ورُدّ الثالث: بما حكاه الأخفش عن بعض العرب من إتيانهم (إذا) متلوّة بفعل مقترن بـ (قد)<sup>(57)</sup>. وهذا الردّ يضعفه عندي عدم اطراد هذا المحكي عن العرب، والقياس عند البصريين ومن تابعهم كما نعرف إنما هو على الكثير المطرد في كلامهم.

ونقض أبو حيان الرابع بـ (حيث) فقد اتفق النحويون على أنها ظرف، واختلفوا في نوعه أهو ظرف زمان أم مكان<sup>(58)</sup>.

ورُدّ الخامس بعدم انحصار الربط في الجواب بالحرف؛ فـ (إذا) - كما قال - قد جاءت رابطة في قوله تعالى: "وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ" (الروم: 36)، وهي اسم.

وكلام أبي حيان - عندي - مردود بعدم إجماع النحاة - كما رأيت - على اسمية (إذا) الفجائية سواء وقعت جواباً أم لم تقع.

أما السادس فردّه بعدم لزوم اقتترانها - وإن كانت ظرفاً بالفاء؛ - لأن جوابها مخالف لجواب بقية أدوات الشرط كما هو الحال مثلاً إذا كان الجواب فعلاً مرفوعاً فلا يكون جواباً لبقية الأدوات إلا مقترناً بالفاء بينما يصح وقوعه جواباً لـ (إذا) من غير فاء، كقوله تعالى: (وَإِذَا تَلَّيْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ) (الحج: 72)<sup>(59)</sup>.

وظاهر كلام أبي حيان المتقدم هذا عدم لزوم اقتتران (إذا) الفجائية بالفاء في الجواب وإن كانت ظرفاً؛ لأن جواب (إذا) الشرطية لا يلزم فيه ذلك. فيصح أن تقول: إن تقم فإذا زيدٌ قائمٌ، وإذا زيدٌ قائمٌ. كما تقول: إذا قام زيدٌ فيقوم عمرو، ولا وجه - في ظني - لحمل (إذا) الفجائية في حكم اقتترانها بالفاء في الجواب على الشرطية في حكم اقتتران جوابها بالفاء؛ لما بينهما من الاختلاف، فالشرطية تقتضي شرطاً وجواباً، والفجائية لا تقتضي ذلك.

وأما السابع فقد تصدى له بأن (إذا) كغيرها من الظروف في إغنائها عن الخبر في نحو قولنا: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ، فـ (إذا) الخبر ولا خبر محذوف، أما في قولنا: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ فاستعمالها - كما قال - في لسان العرب مثل الاستعمال في الظروف تقول: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَائِمًا<sup>(60)</sup>، ولم يقل لنا أبو حيان ما إعراب (قائم) على الرفع إن قُدرت (إذا) خبراً عن المبتدأ؟

أما الدليل الثامن فقد أورد أبو حيان رد الشلوبين عليه بعدم استلزام وقوع (إن) مكسورة بعدها تقديرها حرفاً وذلك كما أشار لإمكان تقدير العامل في (إذا) معنى الكلام الذي فيه (إن)، ولم يذكر



## د. نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار (207-244)

تقديره<sup>(61)</sup>!! والأقرب في الرد ما سبق الإشارة إليه قبلاً وهو ردّ الدسوقي بإمكان تقدير العامل في (إذا) محذوفاً من مادة المفاجأة<sup>(62)</sup>.

أما الرأي الثاني في (إذا) وهو القائل بظرفيتها فقد انقسم أهلوه - كما أشرنا من قبل - إلى فريقين: فريق اختار القول بأنها ظرف زمني، واختار الثاني القول بأنها ظرف مكاني.

وممن نسب إليه الأول: سيبويه والمبرد<sup>(63)</sup>، والرياشي<sup>(64)</sup>، والزجاج<sup>(65)</sup>، ونُقِلَ اختيارُ الزمخشري<sup>(66)</sup> له، وابن طاهر وابن خروف<sup>(67)</sup>، والشلوبين في أحد رأيه<sup>(68)</sup>. فأما سيبويه فممن استظهر من كلامه أنها ظرف زمان عنده ابن مالك في شرحه للتسهيل حيث قال: "وهذا هو - يعني أنها ظرف زمان - ظاهر قول سيبويه، فإنه قال حين قصدها: "وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ به فإذا زيدٌ قائمٌ"<sup>(69)</sup>.

وهذا الظاهر مع احتمال النص إياه يصطدم بنصين آخرين لسيبويه يصرح فيهما بحرفية (إذا). يقول في الأول: "فإن قلت: لقيتُ زيداً وأما عمرو فقد مررتُ به، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُ الله يضربه عمرو، فالرفع.. لأن (أما) و(إذا) يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء"<sup>(70)</sup>، ويقول في الثاني: "فإذا قال: حتى أدخلها، فكانه يقول: سرْتُ فإذا أنا في حال دخول، .. ف (حتى) صارت ها هنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء"<sup>(71)</sup>.

وهذان النصان - فيما أرى - يُرجحان كونها حرفاً عنده لا ظرفاً، وأما النص المُستظهر منه قوله بظرفيتها فالأقرب أنه لم يَرْم منه إلا شرح معناها.

هذا عن سيبويه، وكحاله المبرد فلا نجد في كتابه (المقتضب) أو (الكامل) نصاً يُصدّق المنسوب إليه، وما وقفتُ عليه في كتابه (المقتضب) نصان، صرّح في أحدهما بأنها حرف، وفي الآخر ألمح إلى أنها ظرف، ولا يُسعف كلامه في هذا النص إلى استظهار نوع هذا الظرف عنده. فأما النص الذي نجد فيه التصريح بأنها حرف فهو قوله: "ول (إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها: حرف المفاجأة وذلك قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ"<sup>(72)</sup>.

وأما النص الذي يلمح منه أنها ظرف عنده ولم يصرح فيه بنوعه فهو قوله: "فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتُك فإذا زيدٌ". وكلمتك فإذا أخوك. وتأويل هذا: جئتُ، ففاجأني زيد، وكلمتك ففاجأني أخوك"<sup>(73)</sup>.

فظاهر قول المبرد (فهي التي تسد مسد الخبر) - كما أشار الشيخ عزيمة -: (أنها ظرف عنده قد وقع خبراً عن المبتدأ)<sup>(74)</sup>، ولا يُعيّن - كما ترى - تأويله في استجلاء نوع هذا الظرف، فهو صالح حسب تأويله - في ظني - أن يكون ظرف مكان أو زمان؛ أعني أن يكون التقدير: جئتُ ففاجأني في المكان زيد، أو في ذلك الوقت زيد.

ولعل هذا ما أورث النحاة حيرة في فهم رأيه، فالعبارة صالحة للتقديرين، ولا شيء يعيّن أحدهما، ولا أدري علامَ اتكأ من حدّد نوع (إذا) عنده فنسب إليه أنها ظرف مكان في رأيه، أو عزا إليه أنها ظرف زمان عنده؟

وقد كان الشيخ عزيمة - رحمه الله - على حق - فيما أرى - حين اكتفى في تحقيقه لـ (المقتضب)؛ بالإشارة إلى أن (إذا) ظرف عنده دون تحديد نوعه<sup>(75)</sup>، والغريب أنه قد تراجع عن هذا الاتجاه الأسلم - في رأبي - في تحري رأبي المبرد من كلامه، فنسب إليه في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) أنها ظرف مكان عنده<sup>(76)</sup>. وهذا كما تبين لي من مراجعة كتب النحو أنه الرأي الأكثر نسبة

## (إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ (207-244)

إلى المبرد<sup>(77)</sup>.

ولو سأل سائل عن سبيل التوفيق بين نص المبرد المصرح فيه بحرفية (إِذَا)، ونصه المُلمح إلى ظرفيتها. فإننا سنجد الإجابة عند الشيخ عزيمة، الذي أشار إلى إمكان حمل لفظة (حرف) في النص الأول على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل<sup>(78)</sup>. هذا ما يتعلق بمذهب المبرد، أما الزجاج المنسوب إليه القول بحرفيتها فلم أقف على نص يعلن فيه عن رأيه ذلك فيما نظرت فيه من شواهد في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، ومثله ابن خروف فلم أعثر فيما حُقق من كتابه (شرح الجمل) على رأيه في (إِذَا) هذه.

هذا ومع إثبات ابن هشام في (المعني) اختيار الزمخشري أنها ظرف زمان، وتقديره العامل فعلاً مشتقاً من لفظ المفاجأة في قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) (الروم: 25) والتقدير: إِذَا دَعَاكُمْ فَاجَأْتُمْ الخروج في ذَلِكَ الوقت<sup>(79)</sup>، لكنني لم أجده في حديث الزمخشري عن الآية الكريمة، وقد أشار إلى ذلك من قبل الدماميني، ونبه إلى موضع آخر. قد قال فيه الزمخشري بما يشبه هذا التقدير المنسوب إليه<sup>(80)</sup>، وذلك في قوله تعالى: (وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتَهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلْ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ) (يونس: 21)، حيث قال فيه الزمخشري: ”(إِذَا) الأولى للشرط والأخرى جوابها وهي للمفاجأة.. كأنه قال: وإِذَا رحمانهم من بعد ضراء فاجؤوا ووقع المكر منهم وسار عوا إليه“<sup>(81)</sup>.

ولا أرى هذا النص مضاهياً لنص ابن هشام المعزو للزمخشري فليس فيه ما يُلح منه تقديره (إِذَا) ظرف زمان، وما يمكن أن يلمح منه ذلك - فيما أرى - مقاله في تفسيره قوله تعالى: (قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصْبُهُمْ يُخْبِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى) (طه: 66) حيث قال: ”يقال في (إِذَا) هذه (إِذَا) المفاجأة، والتحقق فيها أنها (إِذَا) الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها خضت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة.. فتقدير قوله تعالى: (فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصْبُهُمْ) : ففاجأ موسى وقت تخيلهم سعي حبالهم وعصبيهم...“<sup>(82)</sup>.

وظاهر هذا النص عند الدماميني أنها ليست ظرفية، وهذا مما يدعو للعجب فهو في موضع آخر قد ذكر احتمال عدّها كذلك في تقدير يشبه ما جاء في النص. يقول - في تقدير (خرجت فإذا السبع، ب: خَرَجْتُ فَفَاجَأْتُ وَقَتَّ وَجُودِ السَّبْعِ بِالْبَابِ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ -: ”يحتمل أن يكون مراده: ففاجأت السبع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية“<sup>(83)</sup>.

هذا ما يتعلق بأصحاب الرأي الثاني ممن قال بأنها ظرف زمان، أما من قال بأنها ظرف مكان فمن هؤلاء: ابن جني، والهروي، وابن يعيش والدلائي<sup>(84)</sup>، وممن عزي إليه ذلك: سيبويه<sup>(85)</sup> والمبرد<sup>(86)</sup> في أحد النقول عنهما - وقد تقدّم بحث مذهبهما<sup>(87)</sup>، والفارسي وابن الخياط<sup>(88)</sup> والكوفيون في نقل عنهم - وقد تقدم غيره<sup>(89)</sup>، ولم أقف على حقيقة مذهب الفارسي في كتبه التي بين يدي، كما لم أقف على مذهب الكوفيين في (معاني القرآن) للفراء.

فأما ابن جني فقد أشار إلى ذلك في تقديره إعراب (خرجت فإذا زيد) حيث قال: ”فتقدير إعرابه: خَرَجْتُ فَبِالْحَضْرَةِ زَيْدٍ، ف (إِذَا) التي هي ظرف في معنى قولنا: بالحضرة، وزيد: مرفوع بالابتداء، والظرف قبله خير عنه“<sup>(90)</sup>.

فظاهر تقديره (إِذَا) بقوله (بالحضرة) أنها ظرف مكان عنده. أما الهروي وابن يعيش والدلائي فقد جاء قولهم صريحاً في تقدير (إِذَا) ظرف مكان، وبغني إيراد نص الهروي عن إيراد بقية النصوص.

يقول في باب مواضع (إذا): "اعلم أن لها أربعة مواضع: تكون للمفاجأة، كقولك: نظرتُ فإذا زيدٌ، تريد: ففاجأني زيدٌ، أو فتمَّ زيدٌ، وفيحضرني زيدٌ. وهي في هذا المعنى ظرف من المكان، كما تقول: عندي زيدٌ"<sup>(91)</sup>.

هذا ولا يسلم رأي القائلين بأنها ظرف مكان عند المالقي من النقد والاعتراض عليه بثلاثة أمور: أولها: أن مقتضى تقدير (إذا) عند بعضهم بـ (الْحَضْرَة) صحة تقديمها وتأخيرها على ما بعدها، كما يجوز تقديم (بالْحَضْرَة) وتأخيرها. وهو ممتنع، ومقتضى ذلك المنع امتناع التقدير. ثانيها: أن مقتضى تقدير المعنى عند بعضهم بـ (فاجأني) أن يكون ما بعدها فاعلاً؛ لأنها في موضع فعل، وهو فاسد في رأيه لوجهين: الأول: عدم صحة تقدير (فاجأ) مكانها لتمام الجملة بعدها كما هو الحال في قوله تعالى: (فإذا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ) (النحل: 4)، إذ لا يصح أن يقال: التقدير: ففاجأني هو خصيم. والثاني: أن (إذا) حرف، والمقدر موضعه جملة من فعل ومفعول، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول. وثالثها: أنها لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة.

ويمكن الرد على الأول والثاني – في رأيي – بأن تقدير النحاة (إذا) (بالْحَضْرَة) أو بـ (فاجأ) ما هو إلا تفسير للمعنى لا للإعراب، والرد على الثالث – وهو غير منحصر حالة كونها ظرف مكان – بأن موجب البناء في العربية علل عدة ولا يقف عند علة الافتقار لما بعده، فيمكن لنا أن نقول: بأنها الشبه الوضعي لـ (إذا) بالحروف كـ (إن) و(ليت) و(على)، والشبه المعنوي بحرف غير موجود كان حقه أن يوضع. وأخيراً: يبقى بعد هذا العرض لآراء النحاة في نوع (إذا) الفجائية ومناقشتهم في مقالهم أن أشير إلى المختار عندي، وهو القول بحرفية (إذا)، متابعة في ذلك ابن مالك في رأيه، متمسكة بأدلته، وهو رأي سيبويه فيما ظهر لي.

## المبحث الثالث

### مواضعها

المتأمل مواضع (إذا) الفجائية في كلام العرب يلحظ بأنها لا تخلو من حالين، إما أن تكون واقعة في جواب، أو لا تكون كذلك. ويندرج تحت الأولى ثلاثة مواضع: الأول: وقوعها في جواب الشرط. الثاني: وقوعها في جواب (لما). الثالث: وقوعها في جواب (بيناً) و(بينما). ويمكن أن يدرج تحت الحال الثانية صور أربع: الأولى: وقوعها متلوة بمبتدأ ليس بعده فعل مشتغل بضميره، نحو: خرجتُ فإذا المطرُ منهمراً. الثانية: وقوعها متلوة بمبتدأ بعده فعل مشتغل بضميره، نحو: خرجتُ فإذا ريحٌ أعقبه مطرٌ. والثالثة: وقوعها متلوة بـ (إن) بكسر الهمزة وفتحها، نحو: خرجتُ فإذا إنَّ المطرَ منهمراً. والرابعة: وقوعها متلوة بأداة الشرط (مَنْ) أو (ما) أو (أي).

### الحالة الأولى: وقوعها في جواب:

#### الموضع الأول: وقوعها في جواب الشرط:

ما من شرط إلا له جواب يتعلق به ويتسبب عنه، تقول: إن تزرع تحصد، "وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا" (الطلاق: 2)، "وَمَا تَقْدَمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ" (المزمل: 20). والشأن أن يعقب الجواب الشرط بلا رابط يربط الثاني بالأول كما هو الحال في المثالين السابقين، ولكن لا نجد هذا مطردًا في كل الأحوال، ففي حال نجد الفاء رابطة، وفي أخرى نجد (إذا) الفجائية حالة محلها.

وظاهر قول المالقي في كتابه (رصف المباني) أن (إذا) الرابطة هذه لا معنى للمفاجأة فيها، وذلك ما يُستظهر من إيراده (إذا) الجوابية في موضع مستقل عن (إذا) الفجائية يقول: "اعلم أن (إذا) تكون حرفًا في موضعين، الموضع الأول: أن تكون للمفاجأة...، والموضع الثاني: أن تكون جوابًا للشرط كالفاء<sup>(92)</sup>، ولم يذكر مستنده في ذلك، وهو مردود عندي بتأمل سياقات وقوع (إذا) الفجائية في القرآن الكريم، وتدبر معنى المفاجأة بما بعدها من حديث.

هذا وقد اختلف النحويون في حكم الربط ب (إذا) الفجائية هذه. ولهم في ذلك مذهبان:

الأول: جواز ذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وتابعهما في ذلك جمهور النحاة. يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل وعز: (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ) (الروم: 36) فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا ها هنا في موضع (قنطوا)، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفاء... ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة"<sup>(93)</sup>.

فسيبويه - كما ترى - في النص يشير إلى صحة التعليق أي الربط ب (إذا) كالفاء، ويعلل ذلك بما بينهما من التشابه في عدم الابتداء بهما، وزاد ابن مالك إلى ذلك علة أخرى وهي إفادتهما معنى التعقيب<sup>(94)</sup>.

ولا يصح الربط عند الجمهور ب (إذا) إلا بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا مقرونة ب (إن) المؤكدة<sup>(95)</sup>. كما هو الحال في قولنا: إذا أطعمت الفقير المحتاج إذا أنت تطعم الله. وزاد الدكتور فاضل السامرائي شرطًا آخر أغفله - في رأيه - النحاة، وهو احتمال الكلام معنى المفاجأة، فإن لم يحتمله - كما قال - لم يحسن دخولها وإن توافرت باقي الشروط، ومثل لذلك بأمثلة، منها: قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ) (البقرة: 282)، وقوله: (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ) (النساء: 11) إذ لا يحسن في قوله تعالى في الآية الأولى - كما قال - أن يقال: إذا رجل..، ولا في الآية الثانية: إذا لها النصف<sup>(96)</sup>.

ولرأي الدكتور السامرائي - فيما أرى - وجاهته التي يُدعمها الفارق بين الأداتين في المعنى، فالفاء - كما قال - تفيد السببية ولا تفيد المفاجأة بخلاف (إذا)، ومقتضى ذلك امتناع القول بصحة إنابة (إذا) عن الفاء في كل حال، وإنما حيث احتمله المعنى، وبعبارة أخرى حيث أريد معنى المفاجأة. والحق أن هذا الشرط - وإن لم يصرح به النحاة في استعراضهم شروط الربط ب (إذا)، إلا أنه يمكن أن يستشف من خلال أقوالهم، ولننظر مثلاً إلى قول الأخفش وابن عقيل. يقول الأخفش - في

نص نقله السيوطي في (الهمع) ولم أجده في (معاني القرآن): ”لا أرى (إذا) بمنزلة الفاء إلا رويًا. لا تقول: إن تأتني إذا (أنا)<sup>(97)</sup> أكرمك، كما تقول: فأنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أي فإذا هم يقتطون“<sup>(98)</sup>.

فظاهر قول الأخفش – كما ترى – عدم تسويته بين الفاء و(إذا) في المعنى والاستعمال بخلاف الجمهور، ومقتضى قوله منع إحلال (إذا) محل الفاء في كل موضع، وإنما حيث صلح معنى المفاجأة - وإن لم ينص على ذلك -، ولذا لم يصح عنده أن يقال: إن تأتني إذا أنا أكرمك؛ لأن لا مفاجأة في الحدث بعد (إذا) تستدعي وجودها.

وما اكتفى الأخفش بالتلميح إليه، نجد ابن عقيل يصرح به وإن لم ينظمه في عقد شروط الربط بها. يقول: ”ولا بد في الربط بها – يعني (إذا) – من المحافظة على ما تعطيه المفاجأة كالأية، ونحو: إن تصل إلى زيد إذا هو يصل، بخلاف: إن تأتني إذا أنا أكرمك، فإن قصدت المفاجأة جاز، وبهذا يفرق بين الربط بها والربط بالفاء“<sup>(99)</sup>.

فابن عقيل – كما ترى – يشير في أول نصه إلى وجوب المحافظة على معنى المفاجأة، ويعني بذلك – فيما أرى – مراعاة معنى المفاجأة في (إذا) عند الربط بها. فلا يقال: إن تأتني إذا أنا أكرمك؛ لأن لا مفاجأة حاصل من وقوع الإكرام بعد الإتيان. وزاد – رحمه الله – الأمر وضوحًا باشتراطه الصريح في آخر نصه قصد المفاجأة في الربط بها، وهو عين ما لفت الانتباه إليه الدكتور السامرائي ظانًا غفلة النحاة عنه، وقد سبقه إليه – كما ترى – ابن عقيل.

هذا ما يتعلق بالمذهب الأول في حكم الربط بـ (إذا)، أما المذهب الثاني فهو منع ذلك، ونُسب إلى الأخفش<sup>(100)</sup>، ومحمد بن مسعود الغزني<sup>(101)</sup>.

ولم أقف على المنسوب إلى الأخفش في كتابه (معاني القرآن) بل صريح قوله في (المعاني) في قوله تعالى: (وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ) (الروم: 36) وقوع (إذا) رابطة الجواب بشرطه كالفاء، وهو خلاف ما نسب إليه وإلى الغزني من تقدير الفاء محذوفة في الآية الكريمة وأمثالها<sup>(102)</sup>.

يقول الأخفش في الآية: ”فقوله: (إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ) هو الجواب؛ لأن (إذا) مُعْلَقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء<sup>(103)</sup>. وقد رد أبو حيان ما نسب للأخفش بأن حذف الفاء من الجملة الاسمية عند سبويه لا يكون إلا في الشعر“<sup>(104)</sup>.

ومقتضى ما ذهب إليه الأخفش والغزني – إن صحَّ النقل عنهما – أن يقولوا بصحة الجمع بين (إذا) الفجائية والفاء ظاهرة، كما صحَّ الجمع بينهما تقديرًا. وهو ممتنع عند الجمهور<sup>(105)</sup>، ونص على قبحه الخليل، يقول سبويه - رحمه الله -: ”وزعم الخليل أن إدخال الفاء على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسنًا لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا، فهذا قد استغنى عن الفاء، كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جوابًا كما صارت الفاء جوابًا“<sup>(106)</sup> فعلة المنع وقبحه – كما ترى – الاستغناء بـ (إذا) عن الفاء، وبعبارة أخرى الاستغناء بالعوض عن المعوض عنه؛ لامتناع الجمع بينهما في العربية<sup>(107)</sup>.

وقد جمع بينهما في القرآن الكريم في قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْتِ بِأُجُوجٍ وَمَاجُوجٍ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدْبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقِّ إِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء: 96-97). وعلل الزمخشري ذلك بإرادة التوكيد حيث قال: ” (إذا) هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسدًا

## (إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصْفِيَّةٌ (207-244)

الفاء.. فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد<sup>(108)</sup>.  
وخالفه في العلة الدكتور فاضل السامرائي فأرجع ذلك إلى إرادة الجمع بين معنى (الفاء) و(إذا)،  
أي: بين معنيي السبب والمفاجأة<sup>(109)</sup>. وهو الأصح عندي؛ إذ مقتضى القول بوقوع أحدهما توكيداً  
للآخر اتفاقهما في المعنى، وهو ما لا يتوفر هنا، اللهم إلا إن قيل: بأن المراد توكيد معنى الربط  
بهما معاً فحسب.

ويبقى بعد هذا العرض لأراء النحاة في الربط بـ (إذا) الفجائية أن نتساءل عن حكم وقوع (إذا) رابطة  
في جواب جميع أدوات الشرط، أيصح ذلك مع جميعها، أم في الأمر تفصيلاً؟  
”النصوص متضاربة – كما يقول أبو حيان – على الربط بـ (إذا) في الجملة الاسمية مطلقاً مع أدوات  
الشرط“<sup>(110)</sup> لكن السماع – كما صرح – لم يرد إلا بوقوع (إذا) رابطة في جواب (إن) الجازمة،  
و(إذا) غير الجازمة<sup>(111)</sup>.

ويؤيد كلام أبي حيان استقراء الشواهد في القرآن الكريم، فلم ترد فيه (إذا) الفجائية رابطة إلا في  
جواب (إن) و(إذا)، وقد وردت في جواب (إن) في آيتين، وفي جواب (إذا) في إحدى عشرة آية<sup>(112)</sup>.  
وشاهدا وقوعها في جواب (إن) قوله تعالى: (وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ) (التوبة: 58).  
وقوله: (وَإِنْ تَصْبَهُمْ سَبِيَّةً بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم: 36)، ومن شواهد وقوعها في  
جواب (إذا) قوله عز وجل: (وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتَهْمٍ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا)  
(يونس: 21)، وقوله: (ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ) (النحل: 54). وقوله  
سبحانه: (حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيَهُمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْتَرُونَ) (المؤمنون: 64).  
وأخيراً: يبقى أن نسأل: أيصح لنا قياساً على ما سُمع في (إن) و(إذا)، وبناءً على إطلاق النحاة الحكم  
دون تقيد له بأداة دون أخرى أن نقول بصحة ذلك مع جميع الأدوات؟

حقيقة لا أرى حرجاً في القول بالجواز حيث استقام المعنى وارتضاه السياق، كما هو الحال في قولنا  
مثلاً: ما تزرع من خير إذا أنت حاصده، ومن يحسد غيره إذا هو محترق بنار حسده، وأين تبتذر  
الخير إذا أنت جانيه، ومتى تُفرج كربته إذا أنت مُفرج عك. وما أدراك لعل يوماً تقاجننا الدواوين  
بشواهد على غرار هذه الأمثلة لم يقف عليها النحاة.

### الموضع الثاني: وقوعها في جواب (لَمَّا):

من استعمالات (لَمَّا) في العربية أن تقع حرف وجوب لوجوب، أو – كما قيل – حرف وجود  
لوجود<sup>(113)</sup>، وكونها حرفاً مذهب سيبويه وأكثر النحاة، ومذهب الفارسي أنها ظرف بمعنى (حين)  
<sup>(114)</sup>.

وصحح الأول المرادي<sup>(115)</sup>، وهو الأظهر<sup>(116)</sup>. وعلى كلا القولين فهي متضمنة معنى الشرط أبداً،  
مقتضية جواباً، يقع فعلاً كما يقع جملة اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية<sup>(117)</sup> – التي تعيننا – نقول: لَمَّا  
توكلت على ربي إذا أبواب الفرج فتحت، ولما أكرمت الكريم إذا أنا قد ملكته.

وما جاء من شواهد ذلك في القرآن الكريم – وهي ثمانية<sup>(118)</sup> – قوله عز وجل: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ  
الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِالْعُورِ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ) (الأعراف: 135). وقوله سبحانه: (فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ  
يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) (يونس: 23)، وقوله: (فَلَمَّا أَحْسَسُوا بِأَسْنَانَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكَضُونَ)  
(الأنبياء: 12)، وقوله: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ) (العنكبوت: 65)، وقوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ  
بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ) (الزخرف: 47)، وقوله سبحانه: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ

يَنْكُثُونَ) (الزخرف: 50)، وقوله: (وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ) (الزخرف: 57).

ومما يسترعي الانتباه فيما تقدم من شواهد وقوع خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية في جميعها فعلا مضارعاً مع اقتضاء السياق في الظاهر أن يكون ماضياً؛ لأن الحديث فيها جميعاً عن أحداث وقعت وليست تقع أو ستقع، فتقدير الجواب مثلاً في الآية الأولى: نكثوا، والثانية: بغوا، والثالثة: ركضوا، والرابعة: أشركوا. ولعل ذلك؛ لاستحضار صورة ما حدث في الأذهان لبيان مدى قبحه وبشاعته، خاصة وأن المتأمل في الآيات يجدها تتحدث عن أقوام كافرة تقابل إحسان المولى بالصد والاستهزاء، أو بالجحود والنكران، أو بالبغي والطغيان. والله أعلم.

### الموضع الثالث: وقوعها في جواب (بيناً) و(بينما):

”يلزم بينما وبيننا الظرفية الزمانية، والإضافة إلى جملة، وقد تضاف (بيناً) إلى مصدر“ (119). ولا تخلو الجملة المضافة من أن تكون اسمية وهو الأكثر، كقولنا: بينما زيدٌ يسيرُ تساقط الثلجُ، أو فعلية، كقولنا: بينما يسيرُ زيدٌ تساقط الثلجُ، وهناك من منعه (120). وكلاهما فيه معنى الشرط، مستدعٍ جواباً (121)، يأتي فعلاً، كما يأتي جملة اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية (122).

وقد أنكر الأصمعي فصاحة وقوع (إذا) الفجائية في جوابها قائلاً: ”(إذ) و(إذا) في جواب (بيناً) و(بينما) لم يأت عن فصيح“ (123). فقولنا مثلاً: بينما السفنُ تسيرُ إذا رياحُ هبَّتْ، وبينما زيدٌ في الحديقة إذا المطرُ هطل. غير فصيحة عنده، وأرجع ذلك في نقل عنه إلى قلته في كلامهم (124)، وفي نقل آخر إلى استقامة معنى الكلام بدونها مما يدل على أن مجيئها زيادة لا فائدة فيها (125). ولم يرتض الرضي قوله الأول فرده بأن ”الكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح“ (126) واستدل على فصاحته بورود (إذ) و(إذا) مثلها في كلام علي - رضي الله عنه -، وهو المشهود له بالفصاحة وقوة البيان، وذلك في قوله: ”بَيْنَمَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إِذْ عَفَدَهَا لِأَخْرَجَ بَعْدَ وَفَاتِهِ“ (127). وكما لم يرتض الرضي بالأول، لم يرتض ابن الحاجب الثاني ورده بأن استقامة المعنى بإسقاط (إذا) لا يصلح أن يكون دليلاً على أن الإسقاط أفصح، لأننا نقول مثلاً: إن تكرمني إذا أنا أكرمك، بإثبات (إذا) في جواب (إن)، كما نقول: إن تكرمني أكرمك بإسقاطها، ولم يدل ذلك على أن الإسقاط أفصح (128).

ولا فرق عند ابن الحاجب بين الاثنين - أعني إثبات (إذا) وحذفها - في الجودة، فكلاهما جيد (129). ويسند قوله وقول القائلين بفصاحة وقوع (إذا) جواباً لـ (بينما) و(بيناً) ما جاء من الشواهد. فمن ذلك قول الحرقة بنت النعمان (130):

فَبَيْنَمَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا  
وَإِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ

وَقَوْلِ الْآخِرِ (131):  
بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأَمَانِي  
وَإِذَا زَائِرُ الْمَنُونِ مُوَافِي

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ (132):  
وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُعْتَبِطٌ  
وَإِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعَفُّوهُ الْأَعَاصِيرُ

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ (133):  
بَيْنَمَا أَنَا زَغْبُهُمْ ثُوبِي وَأَجْدِبُهُمْ  
وَإِذَا بَنُو صُحُفٍ بِالْحَقِّ قَدْ وَرَدُوا

ومما يسنده - فيما أرى - لفظة المبرد - يرحمه الله - غير المقصودة إلى صحته من خلال تمثيله

لـ (إِذَا) الفجائية بمثلين يلحظ في ثانيهما وقوع (إِذَا) جواباً لـ (بينما) دون أن يشير إلى ضعف ذلك أو عدم فصاحته. يقول: "لـ (إِذَا) موضع آخر، وهي التي يقال لها: حرف المفاجأة، وذلك قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ، وبينما أسيرُ فإذا الأسدُ"<sup>(134)</sup> والأغلب - كما صرح الرضي - مجيء (إِذَا) في جواب (بينما)، و(إِذَا) في جواب (بينما)<sup>(135)</sup>.

### ثانياً: الحالة الثانية: وقوعها في غير جواب:

وينضم تحت لواء هذه الحالة - كما قلت من قبل - أربع صور:

الصورة الأولى: وقوعها متلوة بمبتدأ ليس بعده فعل مشتغل بضميره.

لا خلاف بين النحاة في صحة رفع ما بعد المبتدأ في هذه الحال خبراً عنه، نحو قولنا: خرجتُ فإذا الظلامُ دامسٌ، وتعرّفتُ على هندٍ فإذا هي أفضلُ الناسِ. ويجوز حذف الخبر على قلة إن أمن اللبس، كما هو الحال في قولنا: خرجتُ فإذا المسكينُ، ونظرتُ إلى السماءِ فإذا القمرُ، والتقدير: موجود. فإن لم يؤمن امتنع الحذف ووجب الذكر<sup>(136)</sup>، كما هو الحال في المثال الأول والثاني وفي القرآن الكريم فقد اطرّد ذكر المبتدأ بعد (إِذَا) في جميع شواهد<sup>(137)</sup>، ومنها: قوله تعالى: (وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيْضَاءٌ لِلنَّظَرِ) (الأعراف: 108)، وقوله: (فَأَلْفَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَعْبَانٌ مُّبِينٌ) (الأعراف: 107)، وقوله سبحانه: (فَأَلْفَاهَا فَإِذَا هِيَ حَبَّيْتَسَى) (طه: 20). هذا عند من قال من النحويين بحرفية (إِذَا) الفجائية، أما من قال بظرفيتها فلا حذف خبر عنده في قولنا: خرجتُ فإذا المسكينُ، ولا نظرتُ إلى السماءِ فإذا القمرُ. فـ (إِذَا) عندهم هي الخبر، والتقدير - عند من عدّها ظرف مكان<sup>(138)</sup> -: فيالمكان<sup>(139)</sup>، وبالحضرة<sup>(140)</sup>.

أما عند من قال بأنها ظرف زمان<sup>(141)</sup>، فلا يتأتى عندهم تقدير (إِذَا) خبراً عن الجثة، والتقدير في قولنا مثلاً: خرجتُ فإذا المسكينُ: فإذا وجودُ المسكينِ أي: ففي ذلك الوقت وجوده<sup>(142)</sup>. ونقل الرضي وجهين آخرين لا تكون فيهما (إِذَا) خبراً: أحدهما: تقدير الخبر محذوفاً، و(إِذَا) ظرف لذلك الخبر والتقدير - في المثال السابق - مثلاً: ففي ذلك الوقتِ المسكينُ بالباب، وحذف الخبر (بالباب) لدلالة الفعل (خرجتُ) عليه<sup>(143)</sup>.

والثاني: تقدير (إِذَا) مفعول به لفعل محذوف والتقدير: ففاجأتُ وقتَ وجوده بالباب. وردّ لما فيه من إخراج لـ (إِذَا) عن الظرفية وهي على الرأي الصحيح ظرف غير متصرف<sup>(144)</sup>. هذا عن رفع الاسم بعد المبتدأ، ولكن أصبح نصبه فنقول مثلاً: خرجتُ فإذا زيدٌ قائماً على الحال، وخرجتُ فإذا زيدٌ القائمُ، سواء في ذلك أكان الاسم نكرة أم معرفة؟

لم يعن النحاة بتفصيل القول في حكم ذلك فالحديث عن المسألة جاء شذرات متفرقة في قلة من الكتب مع أن المنتظر أن نجد حديثاً مستقيماً؛ لارتباطها الوثيق بمسألة شهيرة عُرفت في كتب النحو بـ (المسألة الزنبورية) كانت موضع الجدل بين زعيمي مدرسة البصرة والكوفة سيبويه والكسائي، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

ويمكن لنا أن نقول بأن تلك المسألة بما تضمنته من آراء كانت أول إشارة إلى حكم النصب؛ إذ كان مدار الجدل بين الزعيمين وهو حكم نصب الاسم بعد (إِذَا) الفجائية في قول العرب: "قد كنتُ أظن أن العرّاب أشدّ لسعة من الزنبورِ فإذا هو إياها"<sup>(145)</sup>، فقد ارتأى سيبويه المنع، والكسائي الجواز



محتجاً بأقوال بعض الأعراب الذين غيرت الحاضرة أسنتهم. ومع محاولات الكسائي اليائسة ثني سيبويه عن رأيه، واستدراجه للقول بصحة النصب من خلال سؤاله عن أمثلة على غرار ذلك الشاهد وهي: "خرجتُ فإذا عبدُ الله القائم" وغيرها لم يفلح في حمل سيبويه على التراجع عن رأيه فظل يقول رحمه الله "كل ذلك بالرفع" (146). والمتأمل الشاهد والمثال يلحظ أن الاسم التالي المبتدأ في كليهما قد جاء معرفة لا نكرة، وهو ما يدعو للتساؤل: هل مذهب سيبويه وجمهور البصرة قصر منع النصب على الاسم إذا كان معرفة، وجوازه إذا كان نكرة كقولنا: خرجتُ فإذا زيدٌ قائماً؟ الحق أن ما يستظهر من ربط الحكم بالشاهد والمثال قصر منع النصب عندهم على المعرفة، وهو ما يؤيده - عندي - ثلاثة أدلة: أحدها: إشارة المبرد في (المقتضب) إلى صحة نصب النكرة بعد (إذا) وسكوته عن حكم المعرفة في قوله: "فلو قلت على هذا: خرجتُ فإذا زيدٌ قائماً - كان جيداً؛ لأن معنى فإذا زيدٌ، أي: فإذا زيدٌ قد وافقتي" (147). وثانيها: تصريح الزجاجي الذي نقله الرضي: "وأما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين إلا الرفع" فمقتضى قوله إجازتهم رفع ونصب النكرة، وإجازتهم رفع المعرفة. وثالثها: تصريح الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - رحمه الله - بأن موضوع المسألة الزنبرية إنما هو حكم نصب المعرفة بعد (إذا) فالبصرة تمنع ذلك، والكوفة تجيز (148). ومع ما ذكرت من أدلة مقوية جانب منع البصريين نصب المعرفة بعد (إذا) وإجازتهم ذلك إذا كان نكرة فإني لا أستبعد منعهم النصب على إطلاقه - أعني سواء كان الاسم معرفة أو نكرة - خلافاً للمبرد المصريح بجواز نصب النكرة؛ وذلك لأمرين: أحدهما: ندرة شواهد نصب النكرة كالمعرفة، فمع بحثي لم أقف لذلك إلا على شاهدين أحدهما: قراءة قوله تعالى: (فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْتَظِرُونَ) (الزمر: 68) بنصب (قيام) (149). والثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: "فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض" بنصب (جالس) في رواية (150). والنادر والقليل - كما نعلم - لا يقاس عليه عند البصريين، هذا فضلا عن أن أحد الشاهدين حديث نبوي - كما ترى - وهو لا يحتج به عندهم. أما الأمر الثاني فهو: تأييد ابن هشام (151)، ومثله من المحدثين د. شوقي ضيف (152) مذهب سيبويه في المسألة الزنبرية بشواهد (إذا) الفجائية في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ) (الأعراف: 108) و(فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ) (طه: 20) وكلاهما يلحظ وقوع الاسم المرفوع فيها بعد المبتدأ نكرة لا معرفة، مما يدل على شمول منع سيبويه نصب النكرة والمعرفة وإلا لما صح الاحتجاج لا يجابه رفع المعرفة بشواهد قد رفع فيها النكرة لا المعرفة. هذا عن البصريين، أما الكوفيون فمذهبهم - كما ظهر لك من خلال الحديث عن المسألة الزنبرية - إجازتهم نصب المعرفة بعد (إذا) ورفعها، فيصح عندهم أن يقال: خرجتُ فإذا زيدٌ القائمُ والقائمُ، وهو ما أكده الرضي (153)، والشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (154). ولا فرق - في ظني - عندهم بين المعرفة والنكرة في الحكم، لاستلزام إجازتهم الأصعب - في ظني - إجازة الأسهل وهو نصب النكرة الذي لا كلفة في توجيهه. وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بأمرين: الأول: بما حكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب، وهو قولهم: "قد كنتُ أظن أن العقرَب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها". والثاني: تأييد الأعراب قولهم بالنصب في تلك المناظرة الشهيرة بين سيبويه والكسائي.

ومن أولئك الأعراب: أبو فقّس، وأبو ثروان، وأبو زياد وأبو الجراح<sup>(155)</sup>. ورُدَّ مقالهم بأمرين: الأول بشذوذ ذلك الشاهد، فلا يقاس عليه. والثاني: بتطرق التهمة إلى شهادة أولئك الأعراب؛ لما روته الكتب من نيلهم رشوة لـ موافقة الكسائي<sup>(156)</sup>.

هذا أما ما يتعلق بتوجيه نصب المعرفة بعد (إِذَا) عندهم سواء في شاهد المسألة الزنبورية أو مثال الكسائي وغيره، فقد نُقِلَ عن جمهورهم تقدير المنصوب مفعولاً ثانياً لـ (إِذَا) المقدره عندهم بمعنى (وَجَدْتُ) والعاملة عملها؛ لأن معنى مفاجئك الشيء – كما قالوا – وجدانك له مفاجأة، وعليه فتقدير قول الكسائي مثلاً: (خَرَجْتُ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَائِمُ) عندهم: خَرَجْتُ فوجدْتُ عَبْدَ اللَّهِ الْقَائِمَ<sup>(157)</sup>. ونُقِلَ عن ثعلب توجيهه النصب في شاهد المسألة، على أن الضمير (هو) عماد، و(إِذَا) كـ (وَجَدْتُ) مع أحد مفعوليه، كأنه قال: فوجدته هو وإياها<sup>(158)</sup>.

ورُدَّ توجيه جمهور الكوفة إن قيل بأن (إِذَا) بمنزلة (وَجَدْتُ) في العمل - باقتضائه رفع (إِذَا) - وهي ظرف مكان عندهم - فاعلاً ونصبها مفعولين، كقولنا: وجدْتُ زيداً قائماً، واقتضائه إن قيل بأنها بمعنى (وَجَدْتُ) ولا تعمل عملها - وهي ظرف مكان - وجوب رفع المعرفتين بعدها؛ فيقال - في الشاهد - فإذا هو هي<sup>(159)</sup>.

وليس لهم أن يردوا على ذلك بأنها تعمل عمل الظرف من ناحية فترفع الأول؛ لأنها ظرف، وتعمل عمل (وَجَدْتُ) من ناحية أخرى فتتصب الثاني؛ لأنها إن عملت عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب، وإن عملت عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين، وليس إلى ذلك سبيل<sup>(160)</sup>. وقد عزا ابن هشام مذهب الكوفة إلى أبي بكر بن الخياط ورده بأن المعاني لا تتصب المفاعيل الصريحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال<sup>(161)</sup>.

ونُقِضَ توجيه ثعلب بأن ضمير العماد عند الكوفيين وهو ما يعرف بـ (الفصل) عند البصريين - يجوز حذفه عند أصحاب المدرستين ولا يختل معنى الكلام بحذفه، أما الضمير في المسألة الزنبورية - فكما يلحظ - لا يصح حذفه لفساد المعنى بذلك<sup>(162)</sup>.

أضف إلى ذلك أن ضمير الفصل لم يوجد في كلام العرب إلا إذا كان خبر المبتدأ معرفاً بـ (أل) أو كان أفعال تفضيل<sup>(163)</sup>.

ولم يدخر ابن هشام وسعاً في التماس توجيهات لشاهد المسألة ومثال الكسائي. فذكر لأول خمس من بينها توجيه نحاة الكوفة، أما الأخرى فالأول منها: أن ضمير النصب استعير مكان الرفع<sup>(164)</sup>، ويشهد له قراءة الحسن: (إِيَّاكَ يُعْبَدُ) ببناء الفعل للمجهول<sup>(165)</sup>.

والثاني: أنه مفعول به لفعل محذوف والأصل: فإذا هو يساويها أو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير<sup>(166)</sup>، ونظيره قراءة علي - رضي الله عنه - : "لئن أكله الذئبُ ونحنُ عصبه" بالنصب<sup>(167)</sup>، أي: نُوجَدُ عُصْبَةً أو تُرى<sup>(168)</sup>.

والثالث: أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والأصل: فإذا هو يلسعُ لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: ما زيدٌ إلا شربٌ الإبل<sup>(169)</sup>.

والرابع: أنه حال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حُذِفَ المضاف فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: "قضيةٌ ولا أبا حسن لها" على إضمار (مثل) وبه قال ابن الحاجب<sup>(170)</sup> وهو وجه غريب كما قال ابن هشام<sup>(171)</sup> "لأن الحال لا يكون معرفة خصوصاً والضمير أعرف المعارف"<sup>(172)</sup>، ونسب الأول والثاني لابن

## د. نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار (207-244)

مالك<sup>(173)</sup>، ولم أقف عليهما في كتابه (شرح التسهيل) ولا (شرح الكافية الشافية) ولا (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) ولعله في كتاب آخر له. وأما الثالث فيه قال الشنتمري<sup>(174)</sup>.

وما أميل إليه من هذه الأوجه الثاني فهو الأقرب لمراد المتكلم من جهة، والأبعد عن تكلف التأويل من جهة أخرى. أما مثال الكسائي: "خرجت فإذا عبد الله قائم" فقد ذكر ابن هشام في توجيه المعرفة فيه وجهين: أحدهما: أن يكون نعتاً مقطوعاً، والتقدير: أذكر أو أمدح القائم، والثاني: أن يكون حالاً على تقدير زيادة (أل)<sup>(175)</sup>.

ويبقى بعد هذا السرد لآراء نحاة المدرستين في المسألة، وما ذكرت من احتمال في مذهب البصرة أن أبوح بالأرجح من وجهة نظري، وهذا الأرجح - فيما أرى - هو مذهب البصريين على الاحتمال الثاني - وهو منع النصب على إطلاقه أي: سواء كان ما بعد المبتدأ نكرة أم معرفة؛ وذلك لندرة الوارد من شواهدنا - كما رأينا - في كلام العرب والقرآن الكريم والحديث الشريف. والله أعلم. ولعل سائلاً قد يسأل عن نوع خبر المبتدأ بعد (إذا) أيلزم وقوعه مفرداً، أم يصح وقوعه جملة وشبهها؟

ما يظهر من النظر في شواهد ذلك في القرآن الكريم صحة وقوعه مفرداً وجملة وشبهها<sup>(176)</sup>. ومن شواهد الأول - وقد جاء مشتقاً - قوله تعالى: (وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيضَاءُ لِلنَّاطِرِينَ) (الأعراف: 108) وقوله: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) (يس: 29). ومن شواهده وقد جاء جامداً - قوله سبحانه: (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) (طه: 20)، وقوله: (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ) (الشعراء: 32) ومن شواهد وقوعه جملة فعلية: قوله عز وجل: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ، فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ) (الأعراف: 117)، وقوله: (فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ) (الصفافات: 19) وقوله: (أَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ) (الملك: 16). ولم يأت في القرآن جملة اسمية إلا في شاهد واحد وهو قوله تعالى: (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) (فصلت: 34). وقد جاء جارياً ومجروراً في قوله سبحانه: (فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ) (النازعات: 14). ولم يرد فيه شاهد لوقوعه ظرفاً، ومن شواهده في كلامهم قول الشاعر<sup>(177)</sup>:

حَسْبَبْتُكَ فِي الْوَعَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا حَوَرَ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سَحَقًا

الصورة الثانية: وقوعها متلوةً بمبتدأ بعده فعل مشتغل بضميره.

كقولنا: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وقولنا: دوى صوت الرعد فإذا مطرٌ أعقبه نزولٌ بردي. تناقلت كتب النحو المتأخرة خلافاً في حكم الاسم الواقع بعد (إذا) الفجائية في هذه الصورة، فقيل في ذلك آراء ثلاثة: أولها: جواز الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال مطلقاً، فيقال في المثال الأول مثلاً: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، برفع (زيد) على تقديره مبتدأ، وما بعده خبر، ونصبه على تقديره مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور، مع ترجيح الرفع.

وممن قال به: الزمخشري<sup>(178)</sup>، وابن يعيش<sup>(179)</sup>، ويحيى العلوي<sup>(180)</sup>، ونسب إلى سيبويه<sup>(181)</sup>.

يقول سيبويه: "فإن قلت: لقيتُ زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع، إلا في قول من قال: زيداً رأيتُه وزيداً مررتُ به؛ لأن (أما) و(إذا) يُقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء بصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يُحمل بواحد منهما آخر على أول كما يُحمل ب (ثم)، و(الفاء)..."<sup>(182)</sup>.

## (إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ (207-244)

فظاهر تسوية سيبويه في النص السابق بين (إذا) و(أما) في حكم الاسم بعدهما إجازته رفع الاسم ونصبه بعد (إذا)، مع ترجيح الرفع<sup>(183)</sup>. وقد اختلف النحاة حول هذا الظاهر فمنهم من أنكروه ولم يجد غضاضة في توجيه سهام النقد إليه، ومنهم من انبرى مُدافعاً عنه مُؤولاً له.

ومن الفريق الأول: ابن مالك الذي أرجع إنكاره؛ لما بين (إذا) و(أما) من فرق ف (أما) ”وإن لم يلها – كما قال – فعل فقد يلها معمول الفعل المفرغ كثيراً.. وقد يلها معمول مقدر بعده مفسر مشغول..، ولم يل (إذا) فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يلها أبداً في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما أو مبتدأ محذوف الخبر“<sup>(184)</sup> وارتفع صوته عالياً معلناً مخالفة سيبويه كلام العرب فقال: ”فمن أولها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه“<sup>(185)</sup>.

واستغرب حقاً من ابن مالك – رحمه الله – المعروف بدمائة خلقه هذا الموقف المتحامل، وهذا الأسلوب في الحديث عن إمام النحاة سيبويه. ولعل هذا الموقف قد كان وراء ظهور الفريق الثاني الذي وقف مدافعاً عن سيبويه محاولاً قراءة نصه بأوجه أخرى وقد كان خلاصة ذلك تقديم ثلاث تأويلات:

الأول: اختصاص إجازة النصب والرفع عند سيبويه بعد (أما) دون (إذا)، ولكنه جمع بينهما؛ لأنهما لا يعطف بهما، ثم أشركهما في النصب وهو يريد (أما) خاصة كقوله تعالى: (نَسِيًا حُوتُهُمَا) (الكهف: 61) ثم أفرد الكلام في (أما) ولها مثل دون (إذا)<sup>(186)</sup>، ونسب هذا التأويل لابن خروف<sup>(187)</sup>، ولم أقف عليه في كتابه ”شرح جمل الزجاجي“.

والثاني: أن إجازة النصب ليست على الاشتغال، وإنما على إضمار مبتدأ قبل المنصوب بفعل محذوف، والتقدير مثلاً في (خرجتُ فإذا زيداً يضربُه: فإذا أنت تضربُ زيداً تضربُه؛ لأن سيبويه أجاز أن تقول: خرجتُ فإذا من يضربك تضربُه، مجزوماً على إضمار المبتدأ) (من) مفعول به.

والثالث: أن سيبويه يريد أن (أما) و(إذا) يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون بعدهما المبتدأ، فإن جاز بعدهما النصب فإنما يجوز على من قال: زيداً ضربتُه – يقصد على الاشتغال – إن لم يمنع من ذلك مانع، وقد وجد المانع في (إذا) فلا ينصب بعدها الاسم<sup>(188)</sup>. وعزي هذا الاحتمال للشلوبين<sup>(189)</sup>، ولم تقع عيني عليه في كتابه (التوطئة) ولا (شرح المقدمة الجزولية).

وهذا الاحتمال هو الأقرب عندي لمراد سيبويه، فسيبويه – فيما أرى – حين يقول: ”ولقيتُ زيداً وإذا عبدُ الله يضربُه عمرو فالرفع ”يشير إلى وجوب الرفع بعد (إذا) و(أما)، وحين قال: ”إلا في قول من قال: زيداً رأيتُه، وزيداً مررتُ به“ فإنما يشير إلى صحة النصب على الاشتغال إن لم يمنع مانع، كما في: ”زيداً رأيتُه..“ وقد وجد المانع بدخول (إذا)؛ لأنها من حروف الابتداء تصرف الكلام إلى الابتداء؛ فلذا فلا يجوز بعدها النصب.

وقد يؤيد هذا التأويل قول سيبويه في موضع آخر: ”ولـ (إذا) موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه، تقول: نظرتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو؛ لأنك لو قلت: نظرتُ فإذا زيدٌ يذهب، لحسن“<sup>(190)</sup>.

فسيبويه في هذا النص – كما ترى – يشير إلى حسن الرفع بعد (إذا) في صورة الاشتغال، نحو: نظرتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو، كما هو في غيره نحو: نظرتُ فإذا زيدٌ يذهب. ومقتضى تنظيره حسن الرفع في الأول بحسنه في الثاني اتفاقهما عنده – فيما أرى – في حكم الرفع، والمثال الثاني رَفَعُ الاسم فيه واجبٌ باتفاق ومقتضاه وجوب رفع الاسم أيضاً في الأول عنده. والله أعلم.

هذا أما الرأي الثاني – في حكم الاسم بعد (إذا) في صورة الاشتغال – فهو جواز النصب بشرط

اقتران الفعل ب (قد)، ومنعه إن لم يقترن. تقول: خرجت فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو بالرفع، و(زيداً) بالنصب؛ لاقتران الفعل ب (قد). ولا تقول: خرجت فإذا زيداً ضربه عمرو بالنصب؛ لعدم الاقتران. ووجه جواز النصب مع الاقتران ب (قد): حصول الفرق بين (إذا) الفجائية و(إذا) الشرطية بدخول (قد) على الفعل؛ لأن الشرطية لا تقترن بها<sup>(191)</sup>. هذا ما قاله ابن هشام، ونسب هذا الرأي للأخفش<sup>(192)</sup> - ولم أعر عليه في معانيه - ولا ابن عصفور<sup>(193)</sup>، ولم أجده في كتابه (شرح الجمل) ولا (المقرب). وما في (شرح الجمل) وجوب الرفع بعد (إذا)<sup>(194)</sup> وكذلك في (المقرب) ما عدا في حالة اقتران الفعل بشيء لم يذكره في نضه. يقول في حديثه عن مواضع صحة رفع الاسم المشغول عنه ونضبه: "هذا ما لم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه ب (إذا) التي للمفاجأة فلا يجوز الابتداء إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو في السببي مقروناً بعده"<sup>(195)</sup>.

فابن عصفور - كما ترى - يشير إلى وجوب الرفع بعد (إذا) عدا في حالة واحدة وهي إذا كان الفعل مقترناً، ولم يكشف عن هذه الأداة التي تقترن بالفعل، كما لم يذكر مثلاً يمكن من خلاله معرفة تلك الأداة. ولا أستبعد وجود سقط في الكلام قد ذكرت فيه الأداة، أو وجود تصحيف قد غيرت فيه (بقد) إلى (بعده).

والظاهر أنه مذهب أبي حيان والسيوطي أيضاً فيما يلوح من إدراجهما صورة وقوع (إذا) الفجائية قبل الاسم ضمن صور وجوب الرفع في باب الاشتغال، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو<sup>(196)</sup>، ثم عودتهما في موضع آخر وتصريحهما بترجيح الرفع على النصب في: خرجت فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو<sup>(197)</sup>. فما يلحظ في المثال الثاني وقوع (قد) قبل الفعل بعكس المثال الأول في وجوب الرفع. أما الرأي الثالث فهو: وجوب الرفع ومنع النصب، تقول: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، بالرفع، ولا تقول: فإذا زيداً بالنصب. وحجتهم في ذلك السماع عن العرب، ف (إذا) الفجائية - كما قالوا - من أدوات الابتداء، لم يقع بعدها في كلامهم إلا الجملة الاسمية<sup>(198)</sup>. وبهذا الرأي قال أكثر المتأخرين، ومنهم: ابن عصفور، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن هشام، وابن عقيل والشاطبي والأشموني<sup>(199)</sup>، ويغني إيراد قول الشاطبي عن إيراد قول البقية. يقول الشاطبي - في الموضع الأول من موضعي وجوب الرفع في الاشتغال -: "أحدهما: أن يقع بعد أداة تختص بالابتداء، ومن الأدوات المختصة بالابتداء (إذا) التي للمفاجأة، فإذا قلت: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، فزيدٌ ههنا يلزم رفعه، ولا يجوز نضبه؛ لأن (إذا) من أدوات الابتداء، فلو نصبت لم يلها الابتداء، وكانت تخرج عن وضعها"<sup>(200)</sup>.

وأخيراً:

يبقى أن أشير إلى أن ما ترتاح إليه النفس من هذه الآراء إنما هو الرأي الأخير القائل بوجوب الرفع استناداً إلى القياس في (إذا) الفجائية المقتضي وقوع الجملة الاسمية بعدها؛ لأنها من أدوات الابتداء من جهة، واتكاء على السماع الذي اطرده فيه ذلك، خاصة وأن قال بصحة النصب على إطلاقه أو بقيد اقتران الفعل ب (قد) لم يُعزز إجازته تلك بشواهد لذلك من كلام العرب أو القرآن أو الحديث الشريف.

كما يجدر بي قيل إسدال الستار على صورتني وقوع (إذا) متلوة بمبتدأ - أن أشير إلى مشاركة المبتدأ النكرة للمعرفة في جميع ما تقدم من أحكام في الصورتين فهما في جميع ذلك سواء، لكن يجدر بنا التنبيه إلى اختلاف نظرة النحويين إلى علة تجويز الابتداء بالنكرة بعد (إذا). فمن قال بحرفيتها

## (إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ (207-244)

فمَسَوْغُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ عِنْدَهُ سَبِقُ (إِذَا) إِيَّاهَا، وَمَا بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ خَبْرُ عَنهُ، وَمَنْ قَالَ بَطْرَفَيْتَهَا فَالْمَسَوْغُ عِنْدَهُ الْوَصْفُ الثَّانِي الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ (إِذَا)<sup>(201)</sup>.

وَمَا جَاءَ مِنْ شَوَاهِدَ ذَلِكَ - وَيَلْحَظُ فِي جَمِيعِهَا انْدِرَاجُهَا تَحْتَ الصُّورَةِ الْأُولَى - قَوْلُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا حَبِلٌ مَمْدُودٌ"<sup>(202)</sup>.

وَقَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: "إِذَا رَجُلٌ يَصِلِي"<sup>(203)</sup>، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (204):  
حَسِبْتُكَ فِي الْوَعَى مَرْدَى حُرُوبٍ  
إِذَا حَوَّرَ لَدَيْكَ فَقَلْتُ سُحْقًا

**الصورة الثالثة: وقوعها متلوة بـ (إِنَّ) الناسخة بكسر الهمزة وفتحها:**

كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي قَوْلِنَا مِثْلًا: خَرَجْتُ إِذَا إِنَّ الْحَرَ شَدِيدٌ، وَسَرْتُ إِذَا إِنَّ الطَّرِيقَ مَغْلُقٌ. وَهَذِهِ الصُّورَةُ أوردَهَا النَحْوِيُّونَ فِي حَدِيثِهِمْ عَن مَوَاضِعِ جَوَازِ كَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) وَفَتْحِهَا.

فَمِنْ مَوَاضِعِ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ<sup>(205)</sup>، كَمَا فِي الْمَثَالَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، فَلَنَا أَنْ نَقُولَ: إِذَا إِنَّ الْحَرَ شَدِيدٌ، وَ: إِذَا إِنَّ الطَّرِيقَ مَغْلُقٌ، بِالْكَسْرِ، كَمَا نَقُولُ: إِذَا أَنَّ الْحَرَ شَدِيدٌ، وَإِذَا أَنَّ الطَّرِيقَ مَغْلُقٌ بِالْفَتْحِ.

وَعَلَى الْكَسْرِ فَالْجُمْلَةُ مِنْ (إِنَّ) وَمَعْمُولِيهَا مُسْتَأْنَفَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ: إِذَا الْحَرَ شَدِيدٌ، وَفِي الثَّانِي: إِذَا الطَّرِيقُ مَغْلُقٌ<sup>(206)</sup>.

وَعَلَى الْفَتْحِ فَ (أَنَّ) وَمَعْمُولُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، اِخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِهِ فَقِيلَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَخَبْرَهُ (إِذَا) عِنْدَ مَنْ قَالَ بَطْرَفَيْتَهَا<sup>(207)</sup>، أَوْ خَبْرَهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (كَانَتْ) أَوْ (مَوْجُودٌ) عِنْدَ مَنْ قَالَ بِحَرْفَيْتَهَا<sup>(208)</sup>.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَمْرُهُ أَوْ شَأْنُهُ<sup>(209)</sup>. وَلَمْ أَقِفْ - مَعَ بَحْثِي - عَلَى شَاهِدٍ لِذَلِكَ سِوَى قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(210)</sup>:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وَقَدْ رَوِيَ بِالْكَسْرِ وَبِالْفَتْحِ؛ بِكَسْرِ (إِنَّ) عَلَى أَنْ الْجُمْلَةُ مِنْ (إِنَّ) وَأَسْمَا وَخَبْرُهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(211)</sup>. وَبِفَتْحِهَا عَلَى أَنْ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْهَا وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعِ مَبْتَدَأٍ أَوْ خَبْرٍ؛ إِمَّا فِي مَوْضِعِ رَفْعِ مَبْتَدَأٍ خَبْرَهُ (إِذَا) إِنْ قُدِّرَتْ ظَرْفًا، وَالتَّقْدِيرُ: فِي فِي الْحَضْرَةِ عِبُودِيَّتِهِ، أَوْ خَبْرَهُ مَحْذُوفٌ إِنْ قُدِّرَتْ حَرْفًا، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا عِبُودِيَّتُهُ مَوْجُودَةٌ. وَإِمَّا فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبْرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا شَأْنُهُ أَوْ أَمْرُهُ الْعِبُودِيَّةِ<sup>(212)</sup>.

**الصورة الرابعة: وقوعها متلوة بأداة الشرط (مَنْ) و(مَا) و(أَيَّ):**

لَمْ يَعْزُ أَنْ كَثُرَ النَّحَاةُ بِالْحَدِيثِ عَن حُكْمِ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ (مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَيَّ) إِذَا وَلِيَتْ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ، أَتَبَقَى هَذِهِ الْأَدْوَاتُ عَلَى شَرْطِيَّتِهَا فَتَجَزَمُ مَا بَعْدَهَا، أَمْ أَنَّهَا تَفَارِقُ ذَلِكَ فَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا؟

وَإِنْ قَلْبِنَا صَفْحَاتِ كِتَابِ سَبِيؤِيهِ فَسَنَجِدُهُ لَا يَجِدُ بَأْسًا فِي إِجَازَةِ بَقَاءِ تِلْكَ الْأَدْوَاتِ عَلَى شَرْطِيَّتِهَا وَجَزَمَ مَا بَعْدَهَا، وَذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ قَبْلُهَا؛ لِامْتِنَاعِ دُخُولِ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ.

تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِذَا مِنْ يَزُرُهُ يَكْرُمُهُ، عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ بَعْدَ (إِذَا) خَبْرِهِ جُمْلَةُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا هُوَ مِنْ يَزُرُهُ يَكْرُمُهُ، وَيَجُوزُ الرِّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ تِلْكَ الْأَدْوَاتِ مَوْصُولَاتٍ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ لَهَا، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِذَا مِنْ يَزُرُهُ يَكْرُمُهُ. وَهُوَ الْأَحْسَنُ.

يَقُولُ سَبِيؤِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : "وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِهِ إِذَا مِنْ يَأْتِيهِ يَعْطِيهِ، وَإِنْ شِئْتَ جَزَمْتَ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ يَحْسَنُ هَاهُنَا.. إِذَا أَرَدْتَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: إِذَا هُوَ مَنْ يَأْتِيهِ يَعْطِيهِ، فَإِنْ لَمْ تَضْمُرْ وَجَعَلْتَ (إِذَا)

هي لـ (مَنْ)، فهي بمنزلة (إذا) لا يجوز فيها الجزم<sup>(213)</sup>، ويقول سيبويه قال من وقفت على رأيه من النحاة في المسألة، ومنهم: ابن مالك، والرضي، وابن أبي الربيع، وابن عقيل<sup>(214)</sup> خلافاً للسيوطي فظاهر قوله وجوب الرفع ومنع الجزم. يقول: ”ويجري هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم مطلقاً... إذا وقعن – يعني: ما مَنْ وأي – بعد باب (كان) وإن) و(لكن) المخففة و(إذا) المفجأة، نحو: مررتُ بزيدٍ فإذا من يزوره يحسن إليه<sup>(215)</sup>“. ولم أقف على شواهد للرفع أو الجزم، ولا أدري هل المسألة مبنها القياس وحده أم أن لها مستنداً من السماع لم يذكره سيبويه ومن والاه؟

### الخاتمة

ختامُ قولنا حمدُ الله وشكرُ على نعمائه، وصلاة وسلام على خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه. أما بعد: فقد شاعت طبيعة البحث في (إذا) الفجائية أن يأتي في ثلاثة مباحث: أولها: دلالتها، والثاني: نوعها، والثالث مواضعها. وقد خلص إلى جملة نتائج منها:

- 1- لا اتفاق بين النحاة في نوع (إذا) الفجائية، والأقرب أنها حرف لا ظرف؛ لما قرره ابن مالك من أدلة مؤيدة ذلك.
- 2- لزوم الفاء (إذا) الفجائية في غير الجواب، ويقل حلول الواو أو (ثم) محلها، ويؤيد ذلك استقرار الشواهد في القرآن الكريم، فقد اطرده فيه ملازمة الفاء (إذا) في غير الجواب، ولم تفارقها إلا في شاهد واحد، كما جاءت (ثم) حالة محلها في شاهدٍ واحدٍ أيضاً.
- 3- ترجيح القول بتقدير الفاء قبلها عاطفة على القول بأنها زائدة أو رابطة لأمر ذكرت في موضعها.
- 4- اضطراب كلام المتأخرين في نقل رأي المتقدمين كسيبويه – رحمه الله – والمبرد في نوع (إذا) الفجائية، والأرجح أنها حرف عند سيبويه، وظرف عند المبرد.
- 5- تقع (إذا) الفجائية في العربية جواباً وغير جواب، ومن مواضع الأول: وقوعها في جواب الشرط، وجوباً لـ (لَمَّا)، ومن مواضع الثاني: وقوعها قبل (إن) الناسخة بكسر الهمزة وفتحها، ووقوعها متلوة بـ (مَنْ) الشرطية، و(ما) و(أي).
- 6- لا تجتمع (إذا) الفجائية والفاء في جواب الشرط إلا شذوذاً؛ لإرادة الجمع بين معنى الفاء و(إذا) أي بين معنيي السبب والمفجأة.
- 7- لا يكفي للربط بـ (إذا) في جواب الشرط أن يكون الجواب جملة اسمية، غير طلبية ولا منفية، ولا مقرونة بـ (إن) المؤكدة وإنما يلزم مع ذلك توافر قصد المفجأة، وقد نبه إلى هذا الدكتور فاضل السامرائي، وقد سبقه إلى الإيماء إليه أحد النحاة المتأخرين.
- 8- تقع (إذا) في جواب (بيننا) و(بينما) خلافاً للأصمعي فقد أنكره، وهو مردود بالسماع.
- 9- ”النصوص متضافرة – كما يقول أبو حيان – على الربط بـ (إذا) في الجملة الاسمية مطلقاً مع أدوات الشرط“، لكن السماع – كما صرح – لم يرد إلا بوقوع (إذا) رابطة في جواب (إن) الجازمة و(إذا) غير الجازمة. ويؤيد كلامه استقرار الشواهد في القرآن الكريم فلم ترد فيه (إذا) الفجائية رابطة إلا في جواب (إن) و(إذا).

- 10- اطراد وقوع خبر المبتدأ بعد (إذا) الفجائية الواقعة جواباً لـ (لما) فعلاً مضارعاً في القرآن الكريم، ولعل ذلك لاستحضار صورة ما حدث في الأذهان لبيان مدى قبحه وبشاعته.
- 11- تعدد الآراء في حكم الاسم بعد (إذا) إذا جاء بعدها فعل مشتغل بضميره، فقيل بجواز الرفع والنصب مطلقاً، وقيل بجواز النصب بشرط اقتران الفعل بـ (قد)، وقيل: بوجوب الرفع، وهذا الأخير الأرجح عندي لمؤازرة السماع له والقياس.
- 12- ورود (إذا) الفجائية في القرآن جواباً وغير جواب، إلا أن وقوعها غير جواب أكثر، والملاحظ اطراد وقوعها في هذه الحال متلوة بمبتدأ ليس بعده فعل مشتغل بضميره، وعدم ورودها متلوة بمبتدأ بعده فعل مشتغل بضميره أو متلوة بـ (إنّ) الناسخة و(إذا) و(لما) وعدم وقوعها جواباً لـ (بيناً) أو (بينما).
- 13- وقوف الحق في صف سيبويه – رحمه الله – في قوله بوجوب رفع الاسم المعرفة التالي المبتدأ بعد (إذا) ومنعه النصب، وضعف رأي الكسائي – رحمه الله – القائل بصحة النصب بلا سندٍ من سماع يقويه؛ إذ لا يكفي شاهد المسألة الزنبرية الوحيد لإثبات قاعدة، ولا شهادة الأعراب الزوربة.
- 14- ترجيح منع النصب بعد (إذا) الفجائية مطلقاً سواء كان ما بعد المبتدأ نكرة أو معرفة؛ وذلك لندرة الوارد من شواهدا في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب.

### ومما يوصي به البحث ما يلي:

- أن يُبنى على هذه الدراسة النحوية لـ (إذا) الفجائية، دراسةً دلاليةً لها تستقرئ شواهدا في القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو أي مدونة شعرية أو نثرية يُتلمس من خلالها أسرار التعبير بـ (إذا) في سياقاتها المختلفة. وهو ما عزف عنه البحث بغية عدم الإطالة، ولعل الأيام القادمة تحمل في طياتها دراسة للباحث تعنى بذلك.
- أن يعنى باحث بتتبع شواهد (إذا) الفجائية في المدونات الشعرية والنثرية، فمن الملاحظ قلة شواهدا في كتب النحو بل مما يستغرب له خلو المعلقات العشر الطوال من شاهدٍ لها، ولعل ذلك قد يومية إلى قلة استعمالها في كلامهم.



## المصادر والمراجع

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد الدمياطي - تصحيح: علي محمد الضباع، بيروت: دار الندوة الجديدة - دون تاريخ.
2. ارتشاف الضرب من لسام العرب، لأبي حيان الأندلسي - ت: د. رجب عثمان محمد - ط1 - القاهرة: مكتبة الخانجي - 1418 هـ / 1998 م.
3. الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي - ت: عبد المعين الملوحي - ط1 - دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية - 1413 هـ / 1993 م.
4. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي - ت: د. عبد العال سالم مكرم - ط1 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1406 هـ / 1985 م.
5. الأصول في النحو لأبي بكر السراج - ت: د. عبد الحسين الفتلي - ط2 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1407 هـ / 1987 م.
6. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري - ت: محمد السيد عزوز - ط1 - بيروت: عالم الكتب - 1417 هـ / 1996 م.
7. الأمالي النحوية "أمالي القرآن الكريم" لابن الحاجب - ت: هادي حسن حمودي ط1 - بيروت: مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب - 1405 هـ / 1985 م.
8. أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي - ت: الشيخ عبد السلام هارون - ط2 - بيروت: دار الجيل - 1407 هـ / 1987 م.
9. أمالي ابن الشجري لهبة الله بن الشجري - ت: د. محمود الطناحي - القاهرة: مكتبة الخانجي - دون تاريخ.
10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - صيدا، بيروت: المكتبة العربية - 1415 هـ / 1994 م.
11. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - ت: د. عياد الثبتي - ط1 - بيروت: دار الغرب الإسلامي - 1402 هـ.
12. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - صيدا، بيروت: المكتبة العصرية - 1384 هـ / 1964 م.
13. تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري - ت: د. زهير سلطان - ط2 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1415 هـ / 1994 م.
14. تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي - ت: د. عفيف عبد الرحمن - ط1 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1406 هـ / 1986 م.
15. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي - ت: د. حسن هندراوي - ط1 - الرياض: دار كنوز إشبيليا - 1429 هـ / 2008 م.
16. جمهرة اللغة لابن دريد - بيروت: دار صادر - دون تاريخ.
17. الجنى الداني في حروف المعاني للمراي - ت: د. فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل - ط2 - بيروت: دار الآفاق الجديدة - 1403 هـ / 1983 م.

## (إذًا) الفُجائية دِرَاسةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصْفِيَّةٌ (207-244)

18. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي - تصحيح: عبد السلام أمين - ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - 1421هـ / 2000م.
19. خزانة الأدب ولبّ أبواب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ط1، مصورة - بيروت: دار صادر - دون تاريخ.
20. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - ت: محمد علي النجار - ط2 - مصورة، بيروت: عالم الكتب - 1403هـ.
21. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة - 1392هـ / 1972م.
22. رصف المبانى في شرح حروف المعاني، لأحمد عبد النور المالقي - ت: د. أحمد محمد الخراط - ط2 - دمشق: دار القلم - 1405هـ / 1985م.
23. سرّ الصناعة لابن جني - ت: د. حسن هندواي - ط1 - دمشق: دار القلم - 1405هـ / 1985م.
24. شرح ابن عقيل على الألفية - ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - طبعة جديدة - صيدا، بيروت: المكتبة العصرية - 1415هـ / 1995م.
25. شرح ابن عقيل على الألفية - ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - طبعة جديدة - صيدا، بيروت: المكتبة العصرية - 1415هـ / 1995م.
26. شرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس - ت: د. وهبة سالمة - ط1 القاهرة، مكتبة الشباب - 1405هـ / 1985م.
27. شرح الأشموني على الألفية - القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ.
28. شرح التسهيل لابن مالك - ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون - ط1 - القاهرة: هجر - 1410هـ.
29. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار الفكر للطباعة والنشر - دون تاريخ.
30. شرح جمل الزجاج لابن عصفور الإشبيلي - ت: د. صاحب أبو جناح - مصورة - مكة: مكتبة الفيصلية - دون تاريخ.
31. شرح الدماميني على مغني اللبيب للدماميني - تصحيح وتعليق: أحمد عناية - ط1 - بيروت: مؤسسة التاريخ العربي - 1428هـ - 2007م.
32. شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي - تصحيح: يوسف حسن عمر، طبعة جديدة مصححة - منشورات جامعة بنغازي - دون تاريخ.
33. شرح الكافية الشافية لابن مالك - ت: د. عبد المنعم هريدي - ط1، دار المأمون للتراث - دون تاريخ.
34. شرح المفصل لابن يعيش - ت: أحمد السيد أحمد - مراجعة: إسماعيل عبد الغني - القاهرة: المكتبة التوفيقية - دون تاريخ.
35. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي - ت: د. عبد الله الحسيني - ط1 - مكة: مكتبة الفيصلية - دون تاريخ.
36. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - ت: محمد فؤاد عبد الباقي - ط3 - بيروت: عالم الكتب - 1403هـ - 1983م.

## د. نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار (207-244)

37. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق: الشيخ أحمد عبد الغفور عطار - ط2 - بيروت - دار العلم للملايين، 1399 هـ - 1979 م.
38. صحيح البخاري، بيروت: دار الجيل - دون تاريخ.
39. صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري - ت: محمد فؤاد عبد الباقي - ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي - 1374 هـ / 1955 م.
40. القراءات الشاذة لابن خالويه - ت: محمد عبد الشعباني - ط1 - طنطا: دار الصحابة للتراث - 1428 هـ / 2008 م.
41. كتاب سيبويه - ت: الشيخ عبد السلام هارون - ط5 - بيروت: عالم الكتب، 1385 هـ.
42. الكشاف لأبي القاسم جار الله الزمخشري - مصور - بيروت، دار المعرفة - دون تاريخ.
43. لسان العرب لابن منظور - ت: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله وهاشم الشاذلي - القاهرة: دار المعارف - دون تاريخ.
44. مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي - ت: الشيخ عبد السلام هارون - ط2 القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي - 1403 هـ / 1983 م.
45. مجمل اللغة لأحمد بن فارس - ت: زهير سلطان - ط2 - بيروت، مؤسسة الرسالة - 1406 هـ - 1986 م.
46. المدارس النحوية - للدكتور شوقي ضيف - ط5 - القاهرة: دار المعارف.
47. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي - ت: د. حسن هندواي - ط1 - دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة - 1407 هـ / 1987 م.
48. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت: د. محمد كامل بركات - دمشق: دار الفكر - 1980 م.
49. معاني القرآن للأخفش - ت: د. عبد الأمير الورد - ط1 - بيروت: عالم الكتب - 1405 هـ.
50. معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي - ط3 عمان: دار الفكر - 1429 هـ / 2008 م.
51. معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم للإمام جلال الدين السيوطي - ت: عبد العزيز السيروان، يوسف على بدوي - ط1 - دمشق: دار ابن هاني - 1988 م.
52. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم للدكتور إسماعيل عميرة، والدكتور عبد الحميد السيد - ط1 - بيروت، مؤسسة الرسالة - 1407 هـ / 1986 م.
53. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام - ت: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - دون تاريخ.
54. المقاصد الشافية للشاطبي - ت: د. عياد الثبتي - ط1 - مكة، مكتبة دار التراث - 1417 هـ - 1996 م.
55. مقاييس اللغة لأحمد بن فارس - ت: الشيخ عبد السلام هارون - ط2 القاهرة: مكتبة مصطفى البارودي الحلبي وأولاده - 1390 هـ - 1970 م.
56. المقتضب لأبي العباس المبرد - ت: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1382 هـ - 1963 م.
57. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - ت: د. كاظم بحر المرجان - دون تاريخ.

## (إذا) الفُجائية دِرَاسةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصْفِيَّةٌ (207-244)

58. المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى العلوي - ت: د. هادي ناجي - ط1 - الرياض: مكتبة الرشد - 1430 هـ - 2009م.
59. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدلائي - ت: د. مصطفى الصادق العربي - بنغازي: مطابع الثورة للطباعة والنشر.
60. النكت في تفسير كتاب سيوييه للأعلم الشنتمري - ت: زهير سلطان - ط1 - الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية - 1407 هـ / 1987م.
61. نهج البلاغة للشريف الرضي - شرح الشيخ محمد عبده - القاهرة: دار الحديث - 1424 هـ / 2004م.
62. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي - ت: عبد العال سالم مكرم - القاهرة: عالم الكتب - 1421 هـ / 2001م.

### الهوامش

1. ينظر المناظرة في أمالي الزجاجي 241، 239، ومجالس العلماء (المجلس الرابع) 10، 9، وتذكرة النحاة لأبي حيان 181، 177، ومغني اللبيب 1/ 88، والأشباه والنظائر 5/ 31، 34
2. ينظر المقتضب 2/ 56، والجنى الداني 374، والمغني 175، وهمع الهوامع 3/ 182
3. شرح الدماميني على المغني 1/ 333
4. سرّ الصناعة 1/ 256، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 210، شرح الكافية للرضي 3/ 196، البسيط لابن أبي الربيع 2/ 820، المغني 1/ 87
5. ينظر همع 3/ 182
6. المصدر السابق.
7. التذييل والتكميل 6/ 306
8. مغني اللبيب 1/ 175
9. الارتشاف 3/ 1413، والمساعد 1/ 510، ولم أجده في معاني القرآن.
10. البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 215، والارتشاف 3/ 1414، والمساعد 1/ 511، والرائد في البيت مستعار من الرائد الذي يرسل في طلب الكلاء.
11. الكتاب 1/ 95
12. ينظر سرّ الصناعة 1/ 263، وشرح المفصل لابن يعيش 4/ 91، وشرح الكافية للرضي 1/ 274، والهمع 3/ 183
13. وهو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري، أخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، من تصانيفه: شرح كتاب سيوييه، وشرح كتاب الأخفش، وتوفي سنة 345 هـ (البلغية 1/ 77).
14. ينظر سر الصناعة 1/ 263
15. ينظر الأزهية 202

16. ينظر النكت 2 / 783
17. ينظر التذليل والتكميل 7 / 327
18. في المصدر المحقق (فقد جاءني) والصواب - فيما أرى - ما أثبت.
19. ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4 / 91
20. ينظر شرح الكافية 1 / 274
21. ينظر سر الصناعة 1 / 260، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 91
22. سر الصناعة 1 / 261
23. ينظر الجنى الداني 73، والمغني 1 / 167
24. ينظر سر الصناعة 1 / 261، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 91
25. ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4 / 91
26. ينظر سر الصناعة 1 / 260، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 91، وشرح الكافية للرضي 1 / 274، والارتشاف 3 / 1413، والهمع 3 / 183. والزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي، كان نحويًا ولغويًا وراويًا، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، من كتبه: شرح نكت سيبويه وأسماء السحاب والرياح والأمطار، توفي سنة 249هـ. (البغية 1 / 414).
27. ينظر شرح الكافية 1 / 274
28. الصحاح مادة (فجأ) 1 / 62
29. مجمل اللغة مادة (فجو) 3 / 712، ومقاييس اللغة (فجو) 4 / 477
30. في النسخة المحققة (الأمد).
31. كتاب العين مادة (فجأ) 6 / 188
32. جمهرة اللغة (فجأ) 3 / 286
33. لسان العرب مادة (فجأ) 5 / 3350
34. الكتاب 4 / 232
35. يجدر بنا الإشارة إلى أن مراد سيبويه بـ (الموافقة) في نصه: المصادفة. يقول ابن منظور: "وَأَفَقْتُ فَلَانًا فِي مَوْضِعٍ كَذَا، أَي: صَادَفْتُهُ، وَوَأَفَقْتُهُ، أَي: صَادَفْتُهُ" (اللسان: مادة "وَفَقَّ"، 6 / 4884).
36. ينظر ذلك في ص 12
37. سر الصناعة 1 / 254
38. نفس المصدر 1 / 255
39. معجم الأدوات النحوية 31
40. شرح التصريح 1 / 218
41. ينظر تذكرة النحاة 181، والجنى الداني 375، والهمع 3 / 182
42. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2 / 214، والجنى 375، والمغني 1 / 87، والهمع 3 / 182
43. ينظر شرح الكافية 1 / 274
44. ينظر الجنى 375

45. ينظر النكت 2 / 783
46. ينظر شرح التسهيل 2 / 214
47. رصف المباني 149
48. مغني اللبيب 1 / 87
49. ينظر حاشية الدسوقي 1 / 239
50. المصدر السابق.
51. ينظر شرح التسهيل 2 / 214- 215
52. ينظر الجنى الداني 375
53. ينظر التذليل والتكميل 7 / 327
54. المصدر نفسه 7 / 328
55. ينظر شرح ابن عقيل 1 / 21
56. ينظر التذليل والتكميل 7 / 328
57. المصدر السابق.
58. ينظر التذليل والتكميل 7 / 328
59. المصدر نفسه 7 / 330
60. المصدر نفسه 7 / 329
61. التذليل والتكميل 7 / 330
62. ينظر حاشية الدسوقي 1 / 239
63. ينظر التذليل والتكميل 7 / 324، والمساعد 1 / 511
64. ينظر الارتشاف 3 / 1412، والتذليل والتكميل 7 / 324، والجنى 374، والمساعد 1 / 511، والهمع 3 / 183
65. ينظر شرح التسهيل 2 / 214، وشرح الكافية للرضي 1 / 273، والجنى 374، والمغني 1 / 87، والهمع 3 / 182
66. ينظر المغني 1 / 87، والهمع 3 / 182
67. ينظر الارتشاف 3 / 1412، والجنى 374، والهمع 3 / 182
68. ينظر الارتشاف 3 / 1412، والمساعد 1 / 511، والهمع 3 / 182
69. شرح التسهيل 2 / 214
70. الكتاب 1 / 95
71. الكتاب 3 / 17
72. المقتضب 2 / 56
73. المصدر السابق 3 / 178
74. ينظر المقتضب هامش (2)، ص 57
75. ينظر المقتضب هامش (2)، ص 56
76. ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج 1 ق 1 ص 210
77. ينظر شرح الكافية للرضي 1 / 273، والجنى 374، والمغني 1 / 87، والمساعد 1 /

- 511، والهمع 3 / 182  
 78. ينظر المقتضب هامش 2 ص 57  
 79. المغني 1 / 87  
 80. شرح الدماميني 1 / 334  
 81. الكشف 2 / 185  
 82. المصدر السابق 2 / 439  
 83. شرح الدماميني 1 / 335  
 84. ينظر الأزهية 202، وشرح المفصل لابن يعيش 9 / 2، 3 / 270، ونتائج التحصيل 3 / 963  
 85. ينظر الجنى الداني 374، المساعد 1 / 511  
 86. ينظر شرح الكافية 1 / 273، والجنى 374، والمغني 1 / 87، والمساعد 1 / 511، والهمع 3 / 182، ومعجم الأدوات النحوية 31  
 87. ينظر ذلك في ص 11-12  
 88. ينظر تذكرة النحاة 179، والجنى 374، والهمع 3 / 182  
 89. ينظر شرح الكافية للرضي 3 / 194  
 90. سر الصناعة 1 / 254  
 91. الأزهية 202 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 9 / 3، 2 / 270، ونتائج التحصيل للدلاي 3 / 963  
 92. رصف المباني - 149-150  
 93. الكتاب 3 / 64 وانظر المقتضب 2 / 56، 3 / 178، وسر الصناعة 1 / 254، والمقتصد 2 / 1100، وشرح المفصل لابن يعيش 4 / 90، والإيضاح لابن الحاجب 2 / 253، وشرح الكافية الشافية 3 / 1598، والبسيط لابن أبي الربيع 2 / 820، والارتشاف 4 / 1871، والهمع 4 / 328  
 94. ينظر شرح التسهيل 4 / 84  
 95. ينظر معاني النحو للسامرائي 4 / 99  
 96. المصدر السابق.  
 97. زيادة يقتضيها الصحة النحوية للجملة.  
 98. الهمع 4 / 329  
 99. المساعد 3 / 163  
 100. ينظر الارتشاف 4 / 1871، والمساعد 3 / 163  
 101. ينظر الارتشاف 4 / 1871  
 102. ينظر الارتشاف 4 / 1871 - 1872، والمساعد 3 / 163، والهمع 4 / 329  
 103. معاني القرآن للأخفش 2 / 657  
 104. ينظر الارتشاف 4 / 1872  
 105. ينظر الارتشاف 4 / 1872، والهمع 4 / 329

106. الكتاب 64 /3
107. ينظر الهمع 4 /329
108. الكشاف 3 /21
109. ينظر معاني النحو للسامرائي 4 /100
110. الارتشاف 4 /1871
111. ينظر المصدر السابق 4 /1871
112. ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج 1 ج-1 ق1 ص217، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم.
113. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 4 /102، ورفص المباني 353، والجنى الداني 594، والمغني 1 /280
114. ينظر شرح التسهيل 4 /102، ورفص المباني 354، والجنى الداني 594، والمغني 1 /280
115. ينظر الجنى الداني 564
116. رصف المباني 345
117. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 3 /102، والجنى الداني 596، والمغني 1 /280
118. دراسات لأسلوب القرآن مج، ج، ق، ص/ 6 /2
119. شرح التسهيل لابن مالك 2 /206
120. ينظر التذليل والتكميل 7 /303، والهمع 3 /201-202
121. ينظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب 1 /415، والهمع 3 /204
122. ينظر شرح التسهيل 2 /210، وشرح الكافية للرضي 3 /195، والجنى الداني 376، وشفاء العليل 1 /472
123. التذليل والتكميل 7 /331، والجنى الداني 376
124. ينظر شرح الكافية للرضي 3 /196
125. ينظر الإيضاح لابن الحاجب 1 /415
126. شرح الكافية للرضي 3 /196
127. ينظر نهج البلاغة ص29، وينظر شرح الكافية 3 /196 . ويستقبلها من (استقال) بمعنى طلب أن يُقال، يقال: استقاله عمله: طلب أن يعفيه منه، واستقاله عثرته: سأله أن يصفح عنه.
128. ينظر الإيضاح لابن الحاجب 1 /415
129. المصدر السابق.
130. ينظر أمالي ابن الشجري 2 /451، وشرح التسهيل لابن مالك 2 /215، والتذليل والتكميل 7 /304، وشفاء العليل 1 /472، وخزانة الأدب 3 /178. ونسوس من سانس الناس بمعنى تولى أمرهم، والسوقة: هم الرعية ومن دون الملك. وتنتصف: نخدم الناس.
131. البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2 /215، والارتشاف 3 /1414، والمساعد 1 /511، وشفاء العليل 1 /473، ورواية الشطر الثاني في (الارتشاف)، وإذا رائد المنون



- موافي.
132. البيت بلا نسبة في سرّ الصناعة 1/ 255، والنكت 1/ 331، وفي الارتشاف 3/ 1414، والتذليل والتكميل 7/ 331، ونسبه البغدادي لحريث بن جبلة العذري 2/ 168. والرّمس: القبر، وتعفوه: تزيل آثاره، والأعاصير: جمع إعصار، وهي الريح التي تثير السحاب، وقيل: التي فيها غبار شديد.
133. البيت بلا نسبة في المسائل الحليبات 18، والتذليل والتكميل 7/ 303. وبنو صحف: الشهود الذين يشهدون عليه بدين.
134. المقتضب 2/ 56
135. ينظر شرح الكافية 3/ 195
136. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 275
137. ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج 1 ق 1 ج ص 210
138. ينظر من قال بذلك ص 13
139. ينظر شرح الكافية للرضي 1/ 273
140. ينظر المغني 1/ 87
141. ينظر من قال بذلك ص 11
142. ينظر شرح الكافية 1/ 273، والمغني 1/ 88
143. ينظر شرح الكافية 1/ 273
144. المصدر السابق.
145. ينظر الإنصاف 1/ 703، 704، والمغني 1/ 88
146. المغني 1/ 88
147. المقتضب 3/ 274
148. دراسات لأسلوب القرآن مج 1 ق 1 ج 1 ص 208
149. ينظر الكشف 3/ 357، وإعراب القراءات الشواذ 2/ 415 وقد قرأ بها زيد بن علي، والبحر المحيط 7/ 423
150. ينظر صحيح مسلم مج (1) كتاب الإيمان – باب (73) حديث (255) ص 143
151. ينظر المغني 1/ 91
152. ينظر المدارس النحوية ص 58
153. ينظر شرح الكافية 3/ 194
154. ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج 1 ج 1 ص 208
155. ينظر الإنصاف 2/ 704
156. المصدر السابق 2/ 704 – 705
157. ينظر الإنصاف 2/ 704، وشرح الكافية 3/ 194
158. ينظر الإنصاف 2/ 704، وشرح الكافية.
159. ينظر الإنصاف 1/ 705
160. المصدر السابق.

161. ينظر المغني 91 / 1، والأشباه والنظائر 34 / 5
162. ينظر الإنصاف 705 / 1، وشرح الكافية للرضي 195 / 3
163. ينظر شرح الكافية للرضي 195 / 3
164. ينظر المغني 91 / 1
165. ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص10، وإعراب القراءات الشواذ 96 / 1، وإتحاف فضلاء البشر 142
166. ينظر المغني 91 / 1
167. ينظر القراءات الشاذة 101، وإعراب القراءات الشواذ 683 / 1، والبحر المحيط 283 / 5
168. ينظر المغني 92 / 1
169. ينظر المغني 91 / 1
170. ينظر أمالي ابن الحاجب 142 / 4، والمغني 92 / 1
171. ينظر المغني 92 / 1
172. حاشية الدسوقي 250 / 1
173. ينظر المغني 92 / 1
174. المصدر السابق
175. المغني 91 / 1
176. ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج1 ق1 ج1 ص210
177. البيت بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص45، وشرح الأشموني للألفية 1 / 159، والوغى: الحرب، ومزّدى: الحجر يُرمى به، ويقال للشجاع: إنه لمردى حروب. أي: يقذف بها فيها.
178. ينظر شرح المفصل لابن يعيش 327 / 1 – 328
179. المصدر السابق.
180. ينظر المنهاج في شرح جمل الزجاجي 304 / 1
181. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 139 / 2، والمقاصد الشافية 87 / 1
182. الكتاب 95 / 1
183. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 139 / 2، والمقاصد الشافية 87 / 1
184. شرح التسهيل 139 / 2 – 140
185. المصدر السابق 140 / 2
186. ينظر المقاصد الشافية 88 / 1
187. المصدر السابق.
188. ينظر المقاصد الشافية 88 / 1
189. المصدر السابق.
190. الكتاب 107 / 1
191. ينظر المغني 175 / 1
192. ينظر المغني 175 / 1، وتعليق الفرائد 299 / 4

193. المصدر السابق.
194. ينظر شرح الجمل 1/ 366
195. المقرب 1/ 98
196. ينظر الارتشاف لأبي حيان 4/ 2164، والهمع 5/ 151
197. ينظر الارتشاف 4/ 2176، والهمع 5/ 160
198. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 139 – 140 وشرح الكافية الشافية 2/ 615، والمقاصد الشافية 1/ 86
199. ينظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 366، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 139، وشرح الكافية الشافية 2/ 615، والبسيط لابن أبي الربيع 2/ 622، وأوضح المسالك 2/ 151، وشرح ابن عقيل 1/ 475، والمقاصد الشافية 1/ 86، وشرح الأشموني للألفية 1/ 334
200. المقاصد الشافية 1/ 86
201. ينظر شرح الأشموني على الألفية 1/ 159، وحاشية الصبان مج 1 ج-1/ 217
202. ينظر صحيح البخاري مج 1 (كتاب الجمعة) – باب ما يكره من التشديد في العبادة ص 67، وشواهد التوضيح والتصحيح 44
203. ينظر صحيح البخاري، كتاب الصلاة – باب إذا انفطرت الدابة في الصلاة 2/ 81
204. ينظر تخريجه ص 24
205. ينظر الكتاب 3/ 144، والمقتضب 2/ 349-350، والأصول 1/ 272، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 461، وشرح الكافية 4/ 344، والارتشاف 3/ 1259، والمساعد 1/ 317، والهمع 2/ 168
206. ينظر الكتاب 3/ 144، والمقتضب 2/ 349، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 461، وشرح ابن عقيل 1/ 327
207. ينظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 461، وشرح ابن عقيل 1/ 327
208. ينظر شرح الألفية لابن الناظم 165، وينظر شرح ابن عقيل 1/ 327
209. ينظر الكتاب 3/ 144، والمقتضب 2/ 350
210. البيت بلا نسبة في الكتاب 3/ 144، والمقتضب 2/ 350، والأصول 1/ 265، وشرح أبيات سيبويه 320، والخصائص 2/ 399، والنكت 2/ 783، وشرح المفصل لابن يعين 4/ 97، 8/ 61، والجنى الداني 378، والهمع 2/ 168، والخزانة 4/ 303، واللهازم جمع لهُزْمة وهي طرف الحقوم، وقوله: عبد القفا واللهازم كناية عن الخسة والدناءة والذلة.
211. ينظر الكتاب 3/ 144، والمقتضب 2/ 349، والأصول 1/ 265، والنكت 2/ 783، تحصيل عين الذهب 438، وشرح الكافية الشافية 1/ 486، والارتشاف 3/ 1259، والهمع 2/ 168، والخزانة 4/ 303
212. ينظر الكتاب 3/ 144، والمقتضب 2/ 349، والأصول 1/ 265، والنكت 2/ 783، تحصيل عين الذهب 438، وشرح الكافية الشافية 1/ 486، والارتشاف 3/ 1259، والهمع 2/ 168، والخزانة 4/ 303
213. الكتاب 3/ 76

(إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ (207-244)

214. ينظر شرح التسهيل لابن مالك 4 / 90، وشرح الكافية للرضي 4 / 104، والبسيط لابن أبي الربيع 2 / 820، والارتشاف 4 / 1880-1881، والمساعد 3 / 168
215. همع الهوامع 4 / 335

## Conditional (If) – a Grammatical Study

College of Arabic Language - Umm Al-Qura University  
Mecca - KSA

### Abstract

Grammatical particles are abundant in language. These particles have different meanings and functions. We can hardly find an Arabic sentence that has no particle. These grammatical words play a significant role in the context in which they are used. One of these particles is 'if' which is called in Arabic 'itha al-fujaiyyah', that expresses suddenness. This paper examines this particle in terms of its meanings, types, positions and all other aspects that relate to it. The research consist of an introduction, three sections and a conclusion as follows:

Section 1: functions of if

Section 2: types

Section 3: positions

The findings of the study include the following:

1. Grammarian differed among themselves regarding the meanings of if.
2. It is used with 'fa'.
3. It occurs in the main clause as well as in the conditional clause.
4. The noun following it should be in the nominative case according to Sibawayh.